المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الجمعة 7 أيلول 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت أحرنوت":

-المعركة على الغاز: إسرائيل تحاول انقاذ الاتفاق وتستعد لمواجهة مع حزب الله

-الاتفاق، الخلافات وحالة الطوارئ

-في بيان غير مسبوق... وزير الأمن أصدر تعليماته للجيش بالاستعداد للتصعيد، رسالة يمكن تفسيرها تهديدا لحزب الله ورافعة للتقدم في المفاوضات ثلاثة أسابيع قبل الانتخابات

-ناحوم برنع يكتب: امتحان كريش، نتنياهو لوث وبشكل دائم الحديث عن الاتفاق مع لبنان ومنذ الآن ليس الأمر يتعلق بالغاز والمياه الاقتصادية لكن بمؤامرة جنائية هدفها سرقة الانتخابات

-يوم الأحد قرار المحكمة العليا حول الالتماس لشطب التجمع الديمقراطي... قضاة المحكمة: الأدلة ضد التجمع ضعيفة جدا والالتماس سطحي للغاية

-احتراق مزرعة في الغور والخسائر 10 ملايين شيقل

"معاريف":

-استطلاع للرأي: بإمكان نتنياهو تشكيل حكومة وحصوله على 61 مقعدا بعد هبوط حزب "يش عتيد" بمقعد واحد وكتلة المعسكر الرسمي برئاسة جانتس بمقد وارتفاع حزب بن جبير بمقعد والليكود بمقعد

-الاتفاق مع لبنان في خطر وجانتس يصدر تعليماته بالاستعداد على الجبهة الشمالية

-رئيسة المحكمة العليا: الأدلة ضد التجمع ضعيفة لشطبها

-أحزاب كتلة نتنياهو أقاموا مراكز انتخابات مشتركة

-تردد الأجهزة الأمنية لإغلاق الضفة في عيد المظلة

-الأجهزة الأمنية تحاول منع تسرب الأسلحة للضفة

"هآرتس":

-استعدادات الجيش في الشمال جزء من المفاوضات حول الحدود البحرية

-بايدن: بايدن لا يمزح وهذه المرة الأولى أن هناك إمكانية لحرب يأجوج ومأجوج (هرمجدون)

-يوسي فرتر يكتب: نتنياهو قرر حرق الوعي بكذبه الصارخ ولتذهب الدولة إلى الجحيم

-افتتاحية الصحيفة: لا تنازل عن الاتفاق مع لبنان

-يسرائيل هرئيل يكتب: الجيش ما زال يرجف من حسن نصر الله

* * *

عين على العدو الجمعة 7-10-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **القناة 12 العبرية :**إطلاق النار على فلسطيني وإصابته في ساقه بعدما اشتبه به عناصر الأمن في معبر جلبوع، أنه كان يحاول مهاجمتهم، لا إصابات في صفوف القوات.
- **إنقاذ بلا حدود :**أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة على طريق غوش عتصيون- الخليل قرب مفرق حلحول.
- إلقاء 5 زجاجات حارقة نحو مركبات المستوطنين بين أرئيل وجيتي أفيشار دون إصابات.

- إصابة مستوطن بجروح طفيفة بعد رشقه بالحجارة قرب مستوطنة كرمي تسور.
- **المتحدث باسم جيش العدو" :**في ختام التحقيق الذي فتح في القيادة الوسطى حول نشاط قوة من الجيش الإسرائيلي في خربة الدير – تم استبعاد وجود علاقة بين وفاة الطفل الفلسطيني ريان سليمان ونشاط القوة العسكرية."
- **ماكورريشون" :**شهر سبتمبر الماضي شهد تنفيذ 212 عملية ضد قوات الجيش والمستوطنين في مناطق الضفة الغربية، منها 34 عملية إطلاق نار."

الشأن الإقليمي والدولي:

- **يديعوت أحرونوت :**مخاوف في الشمال بعد تعليمات غانتس بالاستعداد للتصعيد: "ليس لدى نصر الله ما يخسره."
- **معاريف :**قُتل مسؤولان كبيران في تنظيم داعش في غارة أمريكية شمال سوريا.
- **القناة 12 العبرية :**رئيس الموساد في اجتماع الكابينت: "نصر الله تعهد علنا بمنع إسرائيل من إنتاج الغاز في كاريش إذا لم يكن هناك اتفاق، لذلك هناك قلق من احتمال أنه سيتعين عليه إظهار الوفاء بعهده، والقيام بهجوم ولو رمزي."
- **قناة كان العبرية" :**مسؤول إسرائيلي": "الاتفاق مع لبنان يحتضر، يجب أن نستعد للمواجهة."
- **قناة كان العبرية :**مسؤول أمني: "احتمالية التصعيد في الشمال زادت بسبب الخلافات في المفاوضات مع لبنان."
- **قناة كان العبرية" :**أصدر وزير الدفاع بيني غانتس تعليمات إلى الجيش الإسرائيلي للتحضير لسيناريو اندلاع تصعيد في الشمال في كل من الجهود الهجومية والدفاعية، وذلك في ضوء التطورات في مفاوضات الحدود البحرية مع لبنان."
- **موقع والا العبري :**مسؤول سياسي رفيع: "رئيس الوزراء لابيد يرفض تعليقات لبنان على اتفاقية الغاز- لابيد اطّلع على تفاصيل التصريحات التي تتضمن "تغييرات جوهرية وجديدة يسعى لبنان لإدخالها في الاتفاق، وأمر فريق التفاوض برفضها، وقال إن إسرائيل لن تتنازل عن مصالحها الأمنية والاقتصادية بأي شكل من الأشكال، حتى لو انتهى الأمر بعدم إبرام الاتفاقية."
- **يديعوت أحرونوت :**مسؤول أمني: "إذا لم يتم الاتفاق على التفاهمات البحرية مع لبنان بشكل نهائي، ستبدأ إسرائيل إنتاج الغاز رغم تهديدات نصر الله."

- **"إسرائيل هيوم :**"العميد المتقاعد يعقوب ناجل المسؤول السابق في "مجلس الأمن القومي الإسرائيلي": "ما زلنا بعيدين عن صراع عسكري خلافا لتهديدات نصر الله، وحزب الله مهتم جدا بالاتفاق والقدرة على ملاءمته له، لكن ليس في الدخول بمناوشة عسكرية مع إسرائيل في هذه المرحلة."
- **قناة كان العبرية"** :تركيا تعلن تعيين الدبلوماسي صقر أوزكين تورونلر سفيراً لإسرائيل"

الشأن الداخلي:

- **القناة 12 العبرية :**الكابينت فوض لابيد وبينيت وغانتس بإدارة سيناريو تصعيد في الشمال حتى من دون اجتماع آخر للوزراء، انتهى اجتماع الكابينت قبل قليل بعد انعقاد استمر 4 ساعات.
- **القناة 14 العبرية :**حالة خوف وهستريا بين المستوطنين في الشمال بعد بيان غانتس الإيعاز للجيش بالاستعداد لاحتمال اندلاع تصعيد مع لبنان، رؤساء المجالس غاضبون من عدم تنسيق غانتس معهم قبل إصدار البيان.
- **قناة الكنيست :**استطلاع رأي في حال جرت انتخابات للكنيست اليوم: كتلة نتنياهو: 60 مقعدًا – كتلة المعارضة: 56 مقعدًا – القائمة المشتركة: 4 مقاعد.
- **معاريف :**أفاد استطلاع أجراه معهد "بانلز بوليتيكس" لصحيفة "معاريف"، صباح اليوم، أن كتلة نتنياهو وصلت لـ 61 مقعداً.
- **معاريف" :**هبوط احتياطي إسرائيل من العملات الأجنبية بنسبة 3.2٪ مع نهاية شهر أيلول (سبتمبر) الماضي."
- **يديعوت أحرونوت :**بعد رفع بنك إسرائيل نسبة الفائدة: الدولار يضعف والشيكل يقوى.
- **قناة كان العبرية :**لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية تتخذ إجراءات مشددة لضمان نزاهة الانتخابات المقبلة.
- **قناة كان العبرية :**اكتشاف كمية كبيرة من الغاز الطبيعي في حقل بحري يقع ضمن المياه الاقتصادية -الفلسطينية-، يحتوي ما بين 7 إلى 15 مليار متر مكعب من الغاز.
- **القناة 12 العبرية :**المستشار القانوني للكنيست يعتقد أنه يجب السماح لعميحاي شيكلي بخوض الانتخابات المقبلة في قائمة الليكود.

- **معاريف** :حالة الطقس: تكون درجات الحرارة حتى بعد غد الأحد دون معدلاتها، ويُحتمل بين حين وآخر سقوط رذاذ أو أمطار محلية خفيفة في شمال البلاد وأواسطها.
- **القناة 13 العبرية** :النائب شيكلي من الليكود يعتذر عن تصريحاته ضد رئيس لجنة الانتخابات المركزية القاضي عاميت يتسحاك، والمحكمة العليا تنظر بالالتماس المطالب بشطب ترشحه.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **باراك ر افيد** :مسؤول إسرائيلي: "إسرائيل لا تزال مهتمة بالتوصل لاتفاق مع لبنان حول الحدود البحرية، وتقدر عمل الوسيط الأمريكي عاموس هكوستين، وهي واثقة من قدرته على إدارة المفاوضات حول الخلافات المتبقية."
- **أمير بوخبوط** :التقدير فيما يتعلق بإعلان وزير الدفاع حول الاستعداد لتصعيد في الشمال، لا يأتي فقط على أساس التقديرات الأمنية، بل أكثر من ذلك.
- **الوزيرة ميراف ميخائيلي** :حماس لديها مصلحة في الحفاظ على الهدوء في غزة، وتفعيل الإرهاب ضدنا في الضفة الغربية – يجب على "إسرائيل" أن تحرمها القدرة على هذا الفعل، وفي الوقت نفسه يجب العثور على قناة سياسية مع السلطة الفلسطينية للوصول إلى اتفاق – هذا فقط سيضمن أمننا.
- **باراك ر افيد** :قال لي مسؤول بارز في مجلس الأمن القومي الأمريكي إن المحادثات بين "إسرائيل" ولبنان حول الحدود البحرية "تمر بنقطة حرجة" لكن الإدارة الأمريكية تعتقد أنه لا يزال من الممكن التوصل إلى اتفاق.

مقالات رأي مختارة:

آفي يشخاروف- يديعوت أحرونوت:

اليوم وقبل 11 عاما توصلت "إسرائيل" وحماس إلى اتفاق حول ما أصبح رسمياً في وقت لاحق من هذا الشهر صفقة شاليط.

كانت صفقة مخزية وقعها رئيس الوزراء في ذلك الوقت بنيامين نتنياهو، وهو الآن من أكبر منتقدي صفقة الغاز بين "إسرائيل" ولبنان، الصفقة كانت غير مسبوقة في تاريخ المفاوضات وشروطها على صفقات الإفراج عن أسرى من حيث عدد المفرج عنهم (1027 مقابل جندي واحد هو جلعاد شاليط) وخاصة من حيث هويتهم.

ومن بين المفرج عنهم 280 محكوما عليهم بالسجن المؤبد لارتكابهم عمليات ضد "إسرائيليين"، ومن يُعتقد أن أيديهم "ملطخة بالدماء"، حيث تم ترحيل العديد منهم من الضفة الغربية إلى قطاع غزة وخارجها لأنهم ما زالوا يعتبرون خطراً على "أمن إسرائيل."

هذه الصفقة غيّرت وجه حماس على عدة مستويات:

- **أولاً** :أعطت دفعة كبيرة لشعبية المنظمة وقدمت دليلاً على "صلاحها" أي أن "الإسرائيليين" يستسلمون للقوة والإرهاب.
- **ثانياً** :بسبب الإفراج عن العديد من قادة حماس، تم استبدال قيادة المنظمة في السنوات التالية، ورئيس الحركة في غزة اليوم هو الذي كان يعتبر آنذاك أكبر الأسرى المفرج عنهم، يحيى السنوار.

والسنوار ليس وحده، فقد أصبح العديد من زملائه – مثل روحي مشتهى وآخرين – من كبار قيادات جهاز حماس العسكري في قطاع غزة.

وفي غزة تم إنشاء "مقر الضفة"، مؤلف بالكامل من المفرج عنهم من صفقة شاليط، إنهم مشغولون على مدار الساعة بتوجيه وتمويل العمليات في الضفة الغربية أثناء وجودهم في قطاع غزة، وبعض المفرج عنهم الآخرين الذين عادوا إلى منازلهم في الضفة الغربية حيث ينفذون عمليات على الأرض ولم يكتفوا بالتوجيه من بعيد.

الشخص الذي ضغط ودفع من أجل هذه الصفقة هو المسؤول عن كل هذا: نتنياهو، في حين أن سلفه ايهود أولمرت عارض ذلك بشدة ورفض مطالب حماس.

زعمت تقارير في وسائل الإعلام أن نتنياهو فعل ذلك ليس فقط من أجل إطلاق سراح شاليط، ولكن أيضاً من أجل إنهاء الاحتجاج الاجتماعي.

من الصعب قول ذلك، ولكن من الواضح أن "إسرائيل" في ظل قيادتها أذعنت لإملاءات حماس التي طالبت بالإفراج عما يقرب من ألف أسير منذ لحظة أسر شاليط قبل خمس سنوات وأربعة أشهر. حماس لم تغير مطالبها، ونتنياهو، بأبسط العبارات تنازل الرجل الذي يفترض أنه "يعرف كيف يتحدث مع العرب" "انكشفت سوأته"، وأعطى حماس ما تريد.

إن الاحتفالات التي أقامها التنظيم بالضفة الغربية في الأيام التالية كانت دليلاً قاطعاً على المدى الذي ذهبت إليه "إسرائيل" تجاه حماس في المفاوضات التي جرت بوساطة مصرية وألمانية، هل كانت عثرة لمرة واحدة؟ لا حقاً، فنتنياهو انحنى للقوة – أو بالأحرى للإرهاب – أكثر من مرة، قبل وبعد صفقة شاليط.

في أعقاب أحداث النفق (هبة النفق) في نهاية سبتمبر 1996 (قتل 17 جندياً إسرائيلياً في ذلك الوقت ونحو مائة فلسطيني) توصلت "الحكومة الإسرائيلية" بقيادة نتنياهو ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات إلى "اتفاق الخليل" الذي شمل "انسحاب إسرائيلي" من مناطق واسعة في منطقة الخليل وتقسيمها إلى منطقتي H1 و.H2

في حدث آخر عُرف باسم "أزمة البوابات الإلكترونية"، في تموز / يوليو 2017، بعد موجة من العمليات وإطلاق الصواريخ من غزة باتجاه "إسرائيل" وبالطبع مظاهرات عنيفة وعاصفة، قرر نتنياهو أن يأمر بسحب أجهزة الكشف عن المعادن الموضوعة عند بوابات المسجد الأقصى (بعد عملية خطيرة وقعت وأسفرت عن مقتل شرطيين إسرائيليين).

كل هذا لا يعني أن الاتفاق الذي (ربما) بين "لبنان وإسرائيل" حول حقول الغاز هو اتفاق جيد.

من خلال متابعة المنشورات المختلفة (أعترف أن الوسيط الأمريكي عاموس هوخستيان لم يطلعني على التفاصيل)، يبدو أن "إسرائيل" قطعت شوطاً طويلاً هنا تجاه لبنان، أو بعبارة أخرى، قدمت تنازلات كبيرة جداً.

قد يقول البعض انه من المحتمل جداً أن الخوف من نزاع مسلح مع حزب الله كان جزءاً من عملية صنع القرار في" إسرائيل"، وبسبب ذلك ستخسر "إسرائيل" مبلغاً كبيراً من المال.

لكن لا بد من الإشارة أيضاً إلى المزايا:

استقرار الساحة السياسية في مواجهة لبنان.

- وبدء العمل في "كاريش"، في بيئة هادئة توفر عائدات كبيرة لخزينة الدولة.
- بالإضافة إلى إن خلق تبعية لبنانية على حقول الغاز، وحتى ما يشبه اتفاق بين البلدين، هو تغيير مهم.
- ومن المحتمل أيضاً أن يكون حزب الله، الذي كان حريصاً جداً منذ عام 2006 على عدم الانجرار إلى صراع مسلح مع "إسرائيل"، أكثر حرصاً الآن.

ومع ذلك، فإن هذا تنازل قدمته "إسرائيل" لصالح لبنان، وذلك أساساً من منطلق فهم أن الهدوء أفضل – اقتصادياً وأمنياً، ومع ذلك بالنسبة لأولئك الذين نسوا، لم يكن لبيد بالتأكيد أول من فعل ذلك وربما لم يكن الأخير، والغريب في الأمر أنه تبين أن "الحكومات الإسرائيلية" في الماضي، بما في ذلك تلك التي يقودها نتنياهو، فضلت تقديم تنازلات في المفاوضات مع "المنظمات الإرهابية" وحتى الخضوع لمطالبها عندما يتعلق الأمر بحياة بشرية.

في حالة حقول الغاز، لا يتعلق الأمر بحياة البشر، بل بالمال فقط، ومع ذلك لا أحد بما في ذلك أنصار نتنياهو، يريد أن يجد "إسرائيل" في مواجهة أمامية مع حزب الله، الأمر الذي سيكلف أرواح المئات، إن لم يكن الآلاف، ويلحق أضراراً بالغة "بالاقتصاد الإسرائيلي."

- **د. مردخاي كيدار-مكورريشون** :كتبت هذا الكلام الثلاثاء الماضي عشية يوم الغفران، بالاستناد إلى معلومات- ليست كاملة ولا رسمية – نُشرت عن الاتفاق قبل أن تقوم المستشارة القانونية للحكومة غالي بهاراف – ميارا بنشر الآلية التي بواسطتها ستوافق الحكومة على مسودة اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، التي قدّمها الوسيط الأميركي –**مبادئ الاتفاق هي:**

–تتنازل حكومة تصريف الأعمال للبنان عن أراضٍ في البحر ادّعت طوال أعوام أنها تعود إليها، وتقبل الموقف اللبناني كاملاً، وهو ما يعني أن هذا ليس تقاسماً وتسوية، بل هو خنوع ورضوخ للإملاءات اللبنانية التي تتعلق بالأرض–

-تحصل "إسرائيل" من شركة توتال الفرنسية على مقابل، هو جزء من عائدات الغاز التي ستحصل عليها من حقل الغاز "صيدون – قانا"، الذي يوجد جزء منه في "المياه الاقتصادية الإسرائيلية،" وبالتالي يحق "لإسرائيل" الحصول على جزء من هذه العائدات–

-لا يشمل الاتفاق اعترافاً "بإسرائيل"، كما لا يشمل اعترافاً بخط الحدود البحرية ("خط الطوافات") الذي يمتد من رأس الناقورة على مسافة خمسة كيلومترات غربي الخط الذي رسمته "إسرائيل."

–يتضمن الاتفاق عدة مشكلات أساسية:

-**المشكلة الأولى قانونية** :حكومة لابيد – بينت هي حكومة تصريف أعمال، كل مهمتها إدارة المسائل اليومية حتى الانتخابات.

وهي حكومة لا تحظى بثقة الكنيست، ولا يستطيع الكنيست حجب الثقة عنها وإسقاطها.

-لا يحق لحكومة تصريف الأعمال الحالية اتخاذ قرارات تُفرَض على حكومات منتخَبة تتألف من بعدها. وعلى الرغم من هذا كله، فإن حكومة تصريف الأعمال الحالية تواصل العمل كأنها حكومة عادية تحظى بالثقة وتتخذ قرارات مصيرية تؤثر بصورة كبيرة في حياة الدولة، على الرغم من أنه ليس من صلاحيتها التخلي عن أراضٍ، حتى ولو كانت في البحر

–يمكن الافتراض أن المستشارة القانونية للحكومة تعرف هذه **المشكلة القانونية**، وهي ستفرض على الحكومة الحصول على موافقة الكنيست على الاتفاق لأنها تتخوف من أن تُبطل المحكمة العليا موافقة المجلس الوزاري المصغر أو الحكومة على هذا الاتفاق المصيري، كما أبطلت الإذن الذي أعطته لحكومة تصريف الأعمال بتعيين القاضي المتقاعد موني مزوز رئيساً للجنة التعيينات بصفة

دائمة لمدة ثمانية أعوام – إن الرجل الذي في إمكانه إنقاذ الحكومة من هذه الورطة القانونية هو نفتالي بينيت، الذي يمكنه فرض الفيتو على الاتفاق مع لبنان. وإذا فعل ذلك، فسيوفر على الحكومة الانتقادات من اليمين، وكذلك الإحراج مع المحكمة العليا–

–**المشكلة الأساسية الثانية** التي ينطوي عليها الاتفاق هي حقيقة أنه يشكل "تنازلاً إسرائيلياً" عن أراضٍ بحرية مقابل المال الذي ستحصل عليه "إسرائيل" من شركة توتال الفرنسية، التي من المفترض أن تنقّب عن الغاز في حقل "صيدون – قانا" الذي يوجد جزء منه في داخل "المياه الاقتصادية الإسرائيلية."

الحصول على مال مقابل أراضٍ هو سابقة خطِرة جداً، لأنها يمكن أن تؤدي – في "داخل إسرائيل" وخارجها – إلى بروز مَن يحاول إقناعنا بالتنازل عن أجزاء من الوطن، ومن أراضينا في البر، مقابل "مزايا اقتصادية"، ويكون المال هو الشاغل الوحيد – "كلّ إسرائيلي" يشدد على المزايا الاقتصادية لاتفاق الغاز كسبب لقبوله، يرسّخ التهمة المعادية للسامية التي تدّعي أن كل ما يهمّ اليهود هو المال، وهم مستعدون لبيع وطنهم مقابله.

وهذه المقاربة ستزيد في الضغط على "إسرائيل" كي تتنازل عن أجزاء من أرضها.

–**المشكلة الأساسية** الثالثة للاتفاق هي الانطباع في "إسرائيل"، كما في لبنان، بأنه أُنجز بسبب خضوع حكومة لابيد لـ"الإرهاب" الذي يمارسه ضدها نصر الله، وخوفاً من الحرب مع "حزب الله."

طوال الأشهر الأخيرة، سمعنا تصريحات عدائية كثيرة من نصر الله رفعت مستوى الخوف من الحرب في الجيش، وعلى المستوى السياسي، وبدلاً من وضع نصر الله في مكانه الطبيعي، قررت حكومة بينت – لابيد تسريع المفاوضات مع لبنان والخضوع للمطالب اللبنانية التي لم تخضع "إسرائيل" لها حتى الآن – ونصل هنا إلى الحدث المهم الذي وقع قبل 3 أشهر، في مطلع تموز، عندما أطلق "حزب الله" 3 مسيّرات في اتجاه منصة كاريش، والتي أسقطتها "إسرائيل" على بُعد مسافة آمنة، لكنها لم تعاقب حزب الله على عمله الخطر هذا.

ليس لديّ معلومات عمّا جرى وراء الكواليس في هذا الحادث، لكن بعد أكثر من 25 عاماً من الخدمة في سلاح الاستخبارات، أتجرأ على التخمين: يدرك نصر الله أن المسّ، مادياً، بمنصة كاريش سيؤدي إلى رد عسكري قاسٍ من جانب "الجيش الإسرائيلي"، لذلك أرسل المسيّرات كتهديد "للحكومة الإسرائيلية"، و"للشركات الإسرائيلية" والأجنبية التي تستخرج الغاز مقابل "شواطئ إسرائيل"، فقط بعد أن تأكد من أن "إسرائيل" علمت بشأن إطلاق المسيّرات واتخذت الخطوات المطلوبة لإسقاطها. لدى حزب الله وسائل جيدة لجمع المعلومات الاستخباراتية، تسمح له بالتأكد من هذه المسائل.

لو لم تقُم "إسرائيل" بإسقاط المسيّرات، لكانت حلّقت فوق منصة كاريش، وأظهر نصر الله من خلال ذلك أمام "الإسرائيليين" وحكومتهم والعالم كله إمكانية تعرُّض المنصة للهجوم. من هنا، فإن إطلاق

المسيّرات، سواء أُسقِطت أم لم تُسقَط، كان كافياً لدفع الشعب في "إسرائيل" إلى الضغط على "الحكومة الإسرائيلية" للتوصل إلى اتفاق مع نصر الله يناسب الأخير

–**المشكلة الرابعة** هي التدخل الأميركي. خلال 4 أعوام من تولّي دونالد ترامب الرئاسة الأميركية، أجرى نتنياهو المفاوضات مع التدخل الأميركي بطريقة عززت "الموقف الإسرائيلي."

واصل لابيد وبينت المفاوضات بتدخُّل أميركي منذ تأليف حكومتهما، لكن هذه المرة مع إدارة بايدن، ومع أجندتها الرامية إلى التصالح مع الإيرانيين والخضوع لرغبتهم – الموضوع هنا يتعلق بـ"حزب الله" – بأي ثمن، وخصوصاً إذا كانت "إسرائيل" هي مَن يدفع الثمن. من الواضح أن الاتفاق هو لمصلحة حزب الله، مالياً، والقيّمين في لبنان، ويمنح الإيرانيين إمكانية الحصول على جزء من هذه الأموال، من هنا، من المهم لإدارة بايدن أن تفرض على "إسرائيل" اتفاقاً يستفيد منه اللبنانيون والإيرانيون – ومن أجل إخفاء هذه النية الخبيثة، عيّنت إدارة بايدن عاموس هوكشتاين، وهو يهودي قام بخدمته العسكرية في "الجيش الإسرائيلي"، وسيطاً بين "إسرائيل" ولبنان، بينما من الواضح للجميع أنه ليس سوى موفد من يهودي آخر هو أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأميركي الذي هدفه إرضاء الإيرانيين منذ لحظة وصوله إلى وزارة الخارجية منذ عامين تقريباً–

المشكلة الخامسة والأخيرة هي الانتخابات القريبة.

عموماً، من الواضح أن الأغلبية الكبيرة في حزب "يوجد مستقبل" ستحب كثيراً الاتفاق بسبب مزاياه الاقتصادية التي تحدث عنها لابيد، وبسبب الهدوء الذي ستحصل عليه "إسرائيل" لفترة ما. بالنسبة إلى ناخبي "يوجد مستقبل"، "أرض إسرائيل" أقل أهمية من الوضع المالي، وبالنسبة إليهم، من الممكن بيع أجزاء من البلد، وخصوصاً في البحر، مقابل اتفاق له مزايا مالية – يقول لنا معلّقون إن علينا الإسراع في توقيع الاتفاق، لأن ولاية الرئيس ميشال عون تنتهي في نهاية تشرين الأول، وليس معروفاً متى سيُنتخب رئيس جمهورية جديد. وهذا خطأ مطلق، لأن مَن يعرقل، أو يسرّع في انتخاب رئيس جمهورية جديد للبنان هو حسن نصر الله. فإذا قرر في الأول من تشرين الثاني أن فلاناً سيكون هو الرئيس، فإن هذا سيحدث، لذلك، ليس من الضروري الإسراع في توقيع الاتفاق في هذا الشهر سوى من أجل تحسين وضع لابيد الانتخابي – من بين هذه الأسباب كلها، من الواضح لي أن اتفاق الغاز الذي حققه لابيد في هذه الأيام يهدف، قبل أي شيء آخر، إلى تحسين وضعه الانتخابي على حساب المصالح الحيوية "لدولة إسرائيل-"

في الختام أقول: الاتفاق كما نُشر ممتلئ بالمشكلات، مثل قنبلة يدوية. ومن هذا المنبر، أطالب حكومة تصريف الأعمال بعدم الالتزام بأي شيء على المستوى الاستراتيجي، وخصوصاً عدم الالتزام بالاتفاق مع لبنان، قبل نشر الاتفاق كاملاً مع ملاحقه بصورة رسمية، وإجراء نقاش عام بشأنه في وسائل الإعلام، وفي الكنيست. هذا من حقي ومن حق كل مواطن في "أراضي إسرائيل البحرية"، مثل حقوقي

في الغاز الموجود في "الحقول الإسرائيلية". وحقوقي الفردية لا تقل أهمية عن الحقوق الفردية للابيد، ولم أخوّله قط التنازل باسمي عن مليمتر واحد من "الأراضي الإسرائيلية"، كما لم أخوّله التنازل باسمي عن حقوقي في أرباح الغاز. منصبه كرئيس حكومة تصريف أعمال لا يعطيه الحق في التنازل عن مداخيل تعود إليّ كما تعود إلى كل "المواطنين الإسرائيليين."

* * *

مقالات

"تايمز أوف إسرائيل": مسؤول سابق: حزب الله غير مهتم بالصراع

غانتس يضع الجيش الإسرائيلي في حالة تأهب في الشمال مع تعثر المحادثات الحدودية البحرية مع لبنان

الولايات المتحدة تقول إنها تواصل "المشاركة القوية" للتوصل إلى اتفاق بعد أن رفضت إسرائيل التغييرات اللبنانية المقترحة. حزب الله يهدد إسرائيل منذ شهور بسبب الغاز المتنازع عليه

أمر وزير الدفاع بيني غانتس القوات الإسرائيلية ان تكون في حالة تأهب في شمال البلاد يوم الخميس وسط انتكاسات في الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق على الحدود البحرية مع لبنان. وأجرى غانتس تقييمًا للوضع مع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي ومسؤولين أمنيين آخرين بعد أن قالت إسرائيل إنها لن تقبل التعديلات اللبنانية المقترحة على اتفاق توسطت فيه الولايات المتحدة. وجاء في بيان صادر عن مكتب غانتس أن "وزير الدفاع أوعز للجيش الإسرائيلي بالاستعداد لسيناريو تصعيد في الشمال – هجوميا ودفاعيا – نظرا للتطورات في المفاوضات بشأن الحدود البحرية."

ولعدة أشهر هدد حسن نصر الله – الأمين العام لمنظمة حزب الله – بمهاجمة إسرائيل إذا بدأت التنقيب في حقل غاز كاريش المتنازع عليه وبدا أن نصر الله يتراجع عن تهديداته خلال خطاب متلفز في نهاية الأسبوع بعد أن سلمت الولايات المتحدة مسودة اتفاقها إلى الجانبين. ومع ذلك رفض رئيس الوزراء يائير لبيد, يوم الخميس, التعديلات المطلوبة من بيروت على الصفقة المقترحة مما ألقى بظلال من الشك على جدوى التوصل إلى اتفاق.

وصف مسؤول إسرائيلي كبير مطالب بيروت بأنها "مهمة"، متناقضا مع تأكيدات سابقة لمسؤولين غربيين بأن اعتراضات لبنان كانت طفيفة. وشدد لبيد على أنه لن يضر بمصالح إسرائيل الاقتصادية والأمنية حتى لو كان ذلك يعني أنه لن يكون هناك اتفاق في المدى القريب. وقال رئيس مجلس الأمن القومي السابق العميد

الجنرال (احتياط) يعقوب ناغل لصحيفة "يسرائيل هيوم" يوم الخميس إن إسرائيل "ما زالت بعيدة عن المواجهة العسكرية" على الحدود الشمالية.

وعلى عكس مفاخرة نصرالله فإن المواجهة هي آخر ما يريده زعيم حزب الله.، فهو مهتم جدًا بالتوصل إلى اتفاق والقدرة على أن ينسب الفضل فيه لنفسه ولكن ليس عن طريق الانخراط في المناوشات العسكرية مع إسرائيل في هذه المرحلة" كما يؤكد ناغل مضيفًا ان نصرالله يجب أن يكون على دراية بالعواقب الوخيمة التي ستنجم إذا انتهك سيادة إسرائيل.

قال البيت الأبيض يوم الخميس إن المحادثات وصلت إلى "مرحلة حرجة" وأن المبعوث الأمريكي عاموس هوكستين لا يزال على اتصال وثيق مع الجانبين. ويواصل المنسق الرئاسي الخاص عاموس هوكستين مشاركته القوية لإنهاء مناقشات الحدود البحرية. وقال متحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض "ما زلنا على اتصال وثيق مع الإسرائيليين واللبنانيين نحن في مرحلة حرجة في المفاوضات وقد ضاقت الفجوات." وقال المتحدث: "نحن لا نزال ملتزمين بالتوصل إلى حل ونعتقد أن التسوية الدائمة ممكنة."

وقال دبلوماسي أوروبي لتايمز أوف إسرائيل يوم الخميس إن الصفقة ليست خارج حيز النقاش بشكل قطعي بعد ولكن قد يتم تأجيلها. وأضاف الدبلوماسي: "أظهر الجانبان اهتمامهما بإيجاد حل وسط في الأسابيع الماضية وسيكون من المؤسف أن نشهد فشل المفاوضات في ضوء التقدم الأخير الذي أحرزته."

نقلاً عن مسؤولين حكوميين لم تذكر أسمائهم ذكرت صحيفة الأخبار الموالية لحزب الله أن بيروت لم توافق على الاعتراف بحدود العوامات الإسرائيلية – التي وضعتها القدس من جانب واحد على بعد خمسة كيلومترات من ساحل بلدة روش هانيكرا الشمالية في عام 2000 – باعتبارها الحدود الدولية.

وزعم التقرير أن بيروت عارضت أيضا فكرة ترسيم الحدود البرية كجزء من الاتفاقية، وأصرت على أن القضية يجب أن تُحفظ للمناقشات مع الأمم المتحدة بدلا من ذلك. علاوة على ذلك، تريد بيروت أن تعمل شركة "توتنال إنرجي" الفرنسية مع لبنان بشكل مستقل عن عملها مع إسرائيل، على الأرجح نتيجة اعتراضها على التعويضات التي ستحصل عليها إسرائيل من شركات الطاقة مقابل التنازل عن حقوقها في حقل "قانا" البحري للغاز.

وأخيرًا، ورد أن لبنان يعترض على المشاركة في حفل توقيع مقترح إلى جانب مسؤولين إسرائيليين في مدينة الناقورة اللبنانية. وبدلاً من ذلك، طالب المسؤولون بتوقيع الاتفاق مع مسؤولين من الجانبين في غرف منفصلة، لأن إسرائيل ولبنان لا تربطهما أي علاقات دبلوماسية وهما في حالة حرب رسميًا. وقد تعرض

الاتفاق لانتقادات من زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، الذي وصف الاتفاقية بأنها "غير قانونية" واتهم لبيد يوم الاثنين بالتخلي عن "أراضي إسرائيل السيادية"، وتعهد بأن تحالفًا مستقبليًا محتملًا بقيادته "لن يكون ملزمًا به."

في الشهر الماضي، تعهد مكتب لبيد بأن تمضي إسرائيل قدما في استخراج الغاز من "كاريش" مع أو بدون أي اتفاق نهائي بشأن النزاع الحدودي البحري

* * *

i24news: ترسيم الحدود بين إسرائيل ولبنان/ أيليلت شاكيد لـi24NEWS : "لن نستسلم لأي تهديد من نصرالله"

وزيرة الداخلية الإسرائيلية:"ما يجب قوله هو أنه يجب استغلال الغاز من منصة كاريش وأنها تحت السيطرة الإسرائيلية"،

قالت وزيرة الداخلية الإسرائيلية أييليت شاكيد لـi24NEWS ، أمس الخميس، إنه "يجب على إسرائيل ألا تستسلم لأي تهديد من حزب الله اللبناني بشأن اتفاقية الحدود البحرية بين إسرائيل وجارتها الشمالية"

وردا على سؤال حول المفاوضات التي توسطت فيها الولايات المتحدة لترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان، قال شاكيد إنها ستحضر اجتماعًا قريبًا للحصول على مزيد من المعلومات. وأكدت شاكيد، في إشارة إلى حقل غاز كاريش، على أنه "بمجرد حصولنا على جميع التفاصيل، سأعبر عن نفسي بشأن المزايا، لكن ما يجب قوله هو أنه يجب استغلال الغاز من منصة كاريش وأنها تحت السيطرة الإسرائيلية"، في إشارة إلى حقل غاز كاريش. في البحر الأبيض المتوسط..

وعن انتقاد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وزعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، بشدة أي اتفاق مع بيروت بشأن الحدود البحرية، قالت شاكيد إنه "سيحترمها رغم كل شيء إذا أصبح رئيسا وزراء إسرائيل مرة أخرى"

ومع اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية المزنمع تنظيمها يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني الوشيك، شددت شاكيد على أنه بدون حزبها "البيت اليهودي"، لن تكون هناك كتلة يمينية، مستشهدة باستطلاع جديد صدر اليوم الخميس أشار إلى أن الحفاظ على ترشيحها سيكون مفيدًا لنتنياهو. وقالت شاكيد"بدون البيت اليهودي ستزداد قوة الكتلة اليسارية، البيت اليهودي هو الحل لتشكيل حكومة يمينية. لا يمكن أن تكون هناك حكومة بدوننا"وأكدت على أن "مصلحة المعسكر الصحيح هي أننا نجتاز عتبة الحسم"

* * *

i24news: شركة "انرجيان" تعلن عن اكتشاف حقل جديد للغاز في المياه الإسرائيلية

اكتشاف غاز جديد في خزان هيرميس الواقع جنوب كريش وهو داخل المياه الإقليمية لإسرائيل

أعلنت شركة Energian المالكة لخزانات كريش-تانين، اليوم الخميس، في تقرير للبورصة، عن اكتشاف غاز جديد في خزان هيرميس الواقع جنوب منصة كريش وهو داخل المياه الإقليمية لإسرائيل. بحسب ما نشر موقع "معاريف" الاسرائيلي.

وتم العثور على 7-15 مليار متر مكعب (مليار متر مكعب) في الخزان، هذه ليست كمية كبيرة بشكل خاص، ولكن لها إمكانات تجارية ويمكن أن تشهد على وجود غاز إضافي في المنطقة. للمقارنة، تستهلك إسرائيل 12-13 مليار متر مكعب في عام واحد.

وذكرت Energian أيضًا أن سفينة الحفر Stena ، التي عثرت على الغاز في Hermes في المربع 31، ستعود الآن إلى المربع 12 المعروف باسم Olympus للحفر في هيكل زيوس. وتتوقع Energian اكتشاف 10-12 مليار متر مكعب في خزان زيوس وسيساعد الحفر في الخزان في تقدير كميات الغاز في الكتلة بأكملها، والتي تقدر حاليًا بـ 58 مليار متر مكعب.

قد تشجع اكتشافات الغاز الإضافية المزيد من الشركات الدولية على البحث عن الغاز في المياه الإقليمية لإسرائيل من أجل إنتاجه. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن السياسة الحالية للحكومة الإسرائيلية لا تسمح بتصدير كل الغاز وتتطلب من الشركات ربط الخزانات بإسرائيل وتصدير نسب معينة فقط من الاكتشافات.

تثير هذه السياسة نقاشًا عامًا حيويًا فيما يتعلق بمسألة تصدير الغاز من إسرائيل، ويعتقد العديد من الأطراف في صناعة الغاز، وكذلك المسؤولين في وزارة الطاقة، أنه من أجل تشجيع الشركات على البحث عن الغاز في إسرائيل، يجب تغيير السياسات وتسهيل الصادرات، على الأقل من الخزانات الجديدة مثل الخزانات الموجودة الآن. ويدعي آخرون أنه يجب الحفاظ على الغاز الإسرائيلي للأجيال القادمة، وأن اكتشافات الغاز في إسرائيل لا يتوقع أن تصل إلى كميات كبيرة قد تجذب المزيد من الشركات الأجنبية.

ومن المتوقع أن تبدأ شركة إنرجيان في إنتاج الغاز من خزان كريش خلال الأيام المقبلة، على خلفية الصراع مع حزب الله وتهديداته. ويقدر حجم خزان كريش بحوالي 39 مليار متر مكعب ومن المتوقع وصوله بالكامل إلى الاقتصاد المحلي. في إسرائيل أوضحوا أن الإنتاج سيبدأ حتى لو لم يتوصلوا إلى اتفاق مع لبنان.

* * *

تحليلات إسرائيلية: الاستنفار العسكري مقابل لبنان جزء من المفاوضات

ترجمة :بلال ضاهر. موقع عرب 48

رأى المحللون العسكريون في الصحف الإسرائيلية الصادرة اليوم، الجمعة، أن إعلان إسرائيل على لسان وزير الأمن، بيني غانتس، أمس، أنه أوعز للجيش بالاستعداد لتصعيد محتمل مقابل حزب الله، في أعقاب رفض إسرائيل ملاحظات لبنان بشأن مسودة ترسيم الحدود البحرية بين الجانبين، من خلال وساطة أميركية، أنه يأتي في إطار المفاوضات ومن أجل أن تحصل إسرائيل على اتفاق أفضل.

وأشار المحلل العسكري في "يديعوت أحرونوت"، يوسي يهوشواع، إلى أن الجيش الإسرائيلي لم يكن بحاجة إلى إعلان غانتس، "فقد وضع الجيش إنذارا إستراتيجيا بشأن احتمال التدهور إلى حرب في الشمال منذ أربعة أشهر، إثر تقدم المفاوضات مقابل لبنان حول منصات الغاز، وهو في حالة تأهب مرتفعة في مجمل الأجهزة ذات العلاقة، الاستخبارات وسلاح الجو وسلاح البحرية وقيادة المنطقة الشمالية، منذ فترة طويلة، ولم يتم رفع حالة التأهب هذه، أمس، في أعقاب الإعلان."

وأضاف يهوشواع أنه "بالإمكان النظر إلى هذا الإعلان كأمر برفع آخر للتأهب استعدادا لمواجهة محتملة مقابل حزب الله، ولكنه أيضا جزء من المفاوضات التي تجريها إسرائيل مقابل حزب الله من أجل الحصول على اتفاق أفضل، والتلميح للجانب الآخر بالطبع، عن الجهوزية لاحتمال خطوة هجومية من جانبه."

ولفت يهوشواع إلى أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، تغيب بشكل غير مألوف، أمس، عن مراسم إحياء ذكرى الجنود الإسرائيليين القتلى في حرب تشرين أول/أكتوبر العام 1973، وأنه تواجد في مداولات تقييم الوضع بشأن التطورات مقابل لبنان وسبل العمل حيالها. إلا أنه ليس متوقعا حدوث تدهور أمني في الوقت القريب، إذ أبلغ الجيش رؤساء السلطات المحلية في شمال إسرائيل بمواصلة الحفاظ على مجرى الحياة الاعتيادية وأنه "لا توجد تعليمات جديدة"، مع اقتراب عيد المظلة اليهودي، الذي يبدأ بعد غد ويستمر لأسبوع كامل ويتوقع أن يتنزه عشرات آلاف الإسرائيليين في المنطقة الشمالية.

وبحسب يهوشواع، فإن "المشكلة الإسرائيلية هي أن المبادرة انتقلت بكاملها إلى الجانب الآخر، في شروط المفاوضات التي بموجبها تطلع إسرائيل كل صباح بواسطة الصحافة اللبنانية على مدى تشدد الموقف، وكذلك في موضوع المبادرة العسكرية الموجودة بأيدي حزب الله، الذي من شأنه أن يقرر إذا كان، ومتى، وبأي شكل سيرد وينفذ تهديداته."

من جانبه، أشار المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، إلى أنه في أعقاب تقديم الوسيط الأميركي، آموس هوكستين، مسودة الاتفاق، قبل أسبوع، كانت الأمور تبدو مختلفة، وردود الفعل في كلا الجانبين إيجابية. "لكن عندها، بدأت الأمور تتعقد. فقد هاجم رئيس المعارضة، بنيامين نتنياهو، الحكومة بشدة، بادعاء استسلامها للبنان وحزب الله."

وأضاف أن "رئيس الحكومة، يائير لبيد، بات متوترا على ما يبدو، واستدرج إلى سجال لا ضرورة له مع حزب الليكود. وبدلا من محاولة إزالة الخلافات من الأجندة، بالغ لبيد ومستشاروه في خطاب حماسي، ووصف الاتفاق بأنه إستراتيجي، وتشبيهه باتفاقيات أبراهام، ومناكفة نتنياهو بأنه لم ينجح طوال عشر سنوات في تحقيق ما حققه لبيد خلال شهرين."

وتابع هرئيل أن الحكومة الإسرائيلية تعاملت مع مسودة الاتفاق "ببرودة أعصاب وموضوعية، وقررت تقديم تنازلات مالية بهدف إخراج حقول الغاز وسحب ذريعة مركزية لتصعيد محتمل من حزب الله من معادلة المواجهة. إلا أن الصفقة لم تُبرم حتى النهاية، لا داخليا ولا خارجيا. واتضح للبيد وغانتس أن عملية المصادقة على الاتفاق قد تطول أكثر مما اعتقدا وأنه لا يزال بإمكان معارضيهما عرقلة الاتفاق بواسطة تقديم التماسات إلى المحكمة العليا." ورأى أنه "على هذه الخلفية تراجعت الحكومة، أو أنها تظاهرت بأنها انسحبت من الاتفاق". وأشار هرئيل إلى أنه فيما وصف لبيد الملاحظات اللبنانية على مسودة الاتفاق بأنها "جوهرية" ورفضها، رأت الإدارة الأميركية أنها ملاحظات صغيرة.

وفيما يتعلق بإعلان إسرائيل عن بدء استخراج الغاز من منصة "كاريش" عندما يكون ذلك ممكنا من الناحية التقنية، لفت هرئيل إلى أن هذا متعلق بتعاون من جانب صاحبة الامتياز لاستخراجه، وهي شركة "إنرجيان" البريطانية – اليونانية. "وتبقى أن نرى إذا كان لبيد سينجح في إقناع رؤساء الشركة بإرسال عاملها إلى كاريش في حال استأنف حزب الله تهديداته باستهداف المنصة."

وبحسبه، "يبدو حاليا أن احتمالات توقيع الاتفاق والمصادقة عليه قبل انتخابات الكنيست (مطلع الشهر المقبل) تراجعت بشكل كبير. ومن السابق لأوانه التحدث عن حرب، فهذه لا تبدو كمصلحة لأي من الجانبين،

لكن لا شك في أن مستوى التوتر ارتفع والجيش الإسرائيلي يستعد بجدية لاحتمال استفزاز آخر من جانب حزب الله قرب المنصة."

ورجح المحلل العسكري في "يسرائيل هيوم"، يوآف ليمور، أن الإدارة الأميركية وجهات أخرى ستبذل جهدا في الأيام القريبة المقبلة من أجل إنقاذ الاتفاق، وأن ثمة سببين ملحين لذلك. الأول يتعلق بـ"الفوضى السياسية" في إسرائيل، إذ ليس واضحا متى وكيف ستنتهي جولات الانتخابات، وكذلك في لبنان، حيث ليس واضحا إذا كانت ومتى ستنجح بانتخاب خلفا للرئيس ميشال عون. والسبب الثاني أمني، ويتعلق بالتخوف من أن عدم وجود اتفاق سيقود لتصعيد عسكري.

واعتبر ليمور أن إعلان غانتس، أمس، يهدف إلى إرسال رسالة ردع للبنان ولحزب الله بأن إسرائيل لا تخشى الحرب. وتوقع أن يرد أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، على ذلك قريبا، "وتحدي الأعصاب الإسرائيلية بطرق مختلفة، بدءا بكلمات وانتهاء بإطلاق طائرات مسيرة وصواريخ." وأشار إلى أنه "لهذه الخطوات قد تكون ديناميكية سلبية. ورغم أنه يوجد توازن رعب بين الجانبين وكلاهما ليسا معنيين بحرب، لكن في الواقع الذي تتواجد فيه إسرائيل ولبنان في لعبة من يتراجع أولا، قابل للاشتعال، وقد تكون له تبعات أوسع بكثير من حقول الغاز في البحر المتوسط."

* * *

إقرار إسرائيلي بفشل "المعركة بين الحروب".. قوة حزب الله زادت

ترجمة :أحمد صقر. موقع عربي21

أكد كاتب إسرائيلي، فشل الاستراتيجية الإسرائيلية المتمثلة فيما يسمى "المعركة بين الحروب" في الحد من قوة حزب الله ومنع إيران من مواصلة برنامجها النووي.

قال ران أدليست الكاتب في صحيفة "معاريف" العبرية،: "طالما كنا في موضوع الندم على الخطيئة في "يوم الغفران"، فماذا عن الاحتلال؟ أعرف أنكم مللتم من الحروب التي لا تنتهي في الضفة، قطاع غزة، سوريا وفي لبنان، فكل هذه توجد لها أسماء مختلفة؛ ذات مرة كان اسمها الانتفاضة الأولى، الثانية، الثالثة، الأفراد، السكاكين، المسلحين؛ وكأن الحديث يدور عن أحداث فصلية". وأضاف: "كل شيء يسير إلا أن نسمي الوضع باسمه، الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، أو بصيغة الجيش الإسرائيلي؛ "المعركة بين الحروب"، غير أنه لا يوجد أي شيء هو "بين" الحروب، بل توجد حرب متواصلة منذ 1967، ووحده العدو يتغير".

وذكر أدليست أن "قرار تثبيت الصراع الكبير في إطار المعركة بين الحروب اتخذ في 2013، عندما كان بنيامين

نتنياهو رئيسا للوزراء، في هذه السنة قررت إيران السير باتجاه تسوية نووية مع أمريكا، إذن فما هو الأكثر منطقيا من الشروع في تلك السنة بـ"معركة بين الحروب" تتضمن إيران أيضا؟ وبالفعل، في تلك السنة حددنا إيران كعدو مركزي، وقرر سلاح الجو السير نحو خطوة استراتيجية بالعمل على تقليص الوسائل القتالية لدى حزب الله".

وتابع: "بالفعل ضرب سلاح الجو إرساليات سلاح ولكن ليس مئة في المئة، ودمر سلاح الجو قوافل، منشآت، مشاركين وغير مشاركين حتى يومنا هذا، ومع ذلك، كمية السلاح لدى حزب الله ترتفع من فترة إلى أخرى". وقال: "عندما انتقلت إيران لتزويد السلاح عبر البحر، سلاح البحرية (الإسرائيلي) انتقل لنظام القرصنة لضرب سفن النقل، وهنا تدخل العالم والأمريكان، وعمليات السيطرة على سفن تجارية توقفت وموانئ بيروت وطرطوس تحولت إلى خطوط لتوريد للسلاح".

وأشار إلى أنه "بعد الإعلان عن "المعركة بين الحروب" في 2013 وهجمات سلاح الجو والبحر، حلقت صواريخ ومقذوفات صاروخية وضربنا وسائل الدقة التي استهدفت رفع مستوى الصواريخ لضرب أهداف موضعية، بعدها انتقل حزب الله إلى الإنتاج الذاتي". وقال، "المعركة بين الحروب تعتمل اليوم في الضفة الغربية، وهناك خشية لدى قادة الجيش والسياسيين في إسرائيل من فقدان السيطرة؛ وهذا هو السبب الذي جعل الجيش الإسرائيلي يخضع للواقع ويشارك في الاتصالات وفي التسويات بين السلطة الفلسطينية وكل الجماعات المسلحة من مثل عرين الأسود".

وأكد أن "مستوى العمليات ارتفع، وفي حال ما اجتزنا بهدوء فترة الأعياد، سيعلن رئيس الوزراء ووزير الأمن بأن سياسة الحكومة والجيش كبحت العمليات، ونأمل ألا يخترق الهدوء ونرجع إلى سياسة المعركة ما بين الحروب الفاشلة".

* * *

"مكورريشون": الأرض مقابل المال: اتفاق الغاز مع لبنان من أجل تحسين المواقف قبيل الانتخابات!

بقلم المحاضر في جامعة بار إيلان د. مردخاي كيدار

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

كتبت هذا الكلام، الثلاثاء الماضي، عشية يوم الغفران، بالاستناد إلى معلومات- ليست كاملة ولا رسمية - نُشرت عن الاتفاق قبل أن تقوم المستشارة القانونية للحكومة غالي بهاراف - ميارا بنشر الآلية التي بواسطتها ستوافق الحكومة على مسودة اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، التي قدّمها الوسيط الأميركي.

مبادئ الاتفاق هي:

-تتنازل حكومة تصريف الأعمال للبنان عن أراضٍ في البحر ادّعت طوال أعوام أنها تعود إليها، وتقبل الموقف اللبناني كاملاً، وهو ما يعني أن هذا ليس تقاسماً وتسوية، بل هو خنوع ورضوخ للإملاءات اللبنانية التي تتعلق بالأرض.

-تحصل إسرائيل من شركة توتال الفرنسية على مقابل، هو جزء من عائدات الغاز التي ستحصل عليها من حقل الغاز "صيدون - قانا"، الذي يوجد جزء منه في المياه الاقتصادية الإسرائيلية، وبالتالي يحق لإسرائيل الحصول على جزء من هذه العائدات.

-لا يشمل الاتفاق اعترافاً بإسرائيل، كما لا يشمل اعترافاً بخط الحدود البحرية ("خط الطوافات") الذي يمتد من رأس الناقورة على مسافة خمسة كيلومترات غربي الخط الذي رسمته إسرائيل.

يتضمن الاتفاق عدة مشكلات أساسية:

-المشكلة الأولى قانونية: حكومة لابيد - بينت هي حكومة تصريف أعمال، كل مهمتها إدارة المسائل اليومية حتى الانتخابات. وهي حكومة لا تحظى بثقة الكنيست، ولا يستطيع الكنيست حجب الثقة عنها وإسقاطها. لا يحق لحكومة تصريف الأعمال الحالية اتخاذ قرارات تُفرَض على حكومات منتخَبة تتألف من بعدها. وعلى الرغم من هذا كله، فإن حكومة تصريف الأعمال الحالية تواصل العمل كأنها حكومة عادية تحظى بالثقة وتتخذ قرارات مصيرية تؤثر بصورة كبيرة في حياة الدولة، على الرغم من أنه ليس من صلاحيتها التخلي عن أراضٍ، حتى ولو كانت في البحر.

يمكن الافتراض أن المستشارة القانونية للحكومة تعرف هذه المشكلة القانونية، وهي ستفرض على الحكومة الحصول على موافقة الكنيست على الاتفاق لأنها تتخوف من أن تُبطل المحكمة العليا موافقة المجلس الوزاري المصغر أو الحكومة على هذا الاتفاق المصيري، كما أبطلت الإذن الذي أعطته لحكومة تصريف الأعمال بتعيين القاضي المتقاعد موني مزوز رئيساً للجنة التعيينات بصفة دائمة لمدة ثمانية أعوام.

إن الرجل الذي في إمكانه إنقاذ الحكومة من هذه الورطة القانونية هو نفتالي بينيت، الذي يمكنه فرض الفيتو على الاتفاق مع لبنان. وإذا فعل ذلك، فسيوفر على الحكومة الانتقادات من اليمين، وكذلك الإحراج مع المحكمة العليا.

-المشكلة الأساسية الثانية التي ينطوي عليها الاتفاق هي حقيقة أنه يشكل تنازلاً إسرائيلياً عن أراضٍ بحرية مقابل المال الذي ستحصل عليه إسرائيل من شركة توتال الفرنسية، التي من المفترض أن تنقّب عن الغاز في حقل "صيدون - قانا" الذي يوجد جزء منه في داخل المياه الاقتصادية الإسرائيلية. الحصول على مال مقابل أراضٍ هو سابقة خطِرة جداً، لأنها يمكن أن تؤدي – في داخل إسرائيل وخارجها - إلى بروز مَن يحاول إقناعنا بالتنازل عن أجزاء من الوطن، ومن أراضينا في البر، مقابل "مزايا اقتصادية"، ويكون المال هو الشاغل الوحيد.

كلّ إسرائيلي يشدد على المزايا الاقتصادية لاتفاق الغاز كسبب لقبوله، يرسّخ التهمة المعادية للسامية التي

تدّعي أن كل ما يهمّ اليهود هو المال، وهم مستعدون لبيع وطنهم مقابله. وهذه المقاربة ستزيد في الضغط على إسرائيل كي تتنازل عن أجزاء من أرضها.

المشكلة الأساسية الثالثة للاتفاق هي الانطباع في إسرائيل، كما في لبنان، بأنه أُنجز بسبب خضوع حكومة لابيد لـ"الإرهاب" الذي يمارسه ضدها نصر الله، وخوفاً من الحرب مع "حزب الله". طوال الأشهر الأخيرة، سمعنا تصريحات عدائية كثيرة من نصر الله رفعت مستوى الخوف من الحرب في الجيش، وعلى المستوى السياسي، وبدلاً من وضع نصر الله في مكانه الطبيعي، قررت حكومة بينت - لابيد تسريع المفاوضات مع لبنان والخضوع للمطالب اللبنانية التي لم تخضع إسرائيل لها حتى الآن.

ونصل هنا إلى الحدث المهم الذي وقع قبل 3 أشهر، في مطلع تموز، عندما أطلق "حزب الله" 3 مسيّرات في اتجاه منصة كاريش، والتي أسقطتها إسرائيل على بُعد مسافة آمنة، لكنها لم تعاقب حزب الله على عمله الخطر هذا. ليس لديّ معلومات عمّا جرى وراء الكواليس في هذا الحادث، لكن بعد أكثر من 25 عاماً من الخدمة في سلاح الاستخبارات، أتجرأ على التخمين: يدرك نصر الله أن المسّ، مادياً، بمنصة كاريش سيؤدي إلى رد عسكري قاسٍ من جانب الجيش الإسرائيلي، لذلك أرسل المسيّرات كتهديد للحكومة الإسرائيلية، وللشركات الإسرائيلية والأجنبية التي تستخرج الغاز مقابل شواطئ إسرائيل، فقط بعد أن تأكد من أن إسرائيل علمت بشأن إطلاق المسيّرات واتخذت الخطوات المطلوبة لإسقاطها. لدى حزب الله وسائل جيدة لجمع المعلومات الاستخباراتية، تسمح له بالتأكد من هذه المسائل. لو لم تقُم إسرائيل بإسقاط المسيّرات، لكانت حلّقت فوق منصة كاريش، وأظهر نصر الله من خلال ذلك أمام الإسرائيليين وحكومتهم والعالم كله إمكانية تعرُّض المنصة للهجوم. من هنا، فإن إطلاق المسيّرات، سواء أُسقِطت أم لم تُسقَط، كان كافياً لدفع الشعب في إسرائيل إلى الضغط على الحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى اتفاق مع نصر الله يناسب الأخير.

المشكلة الرابعة هي التدخل الأميركي. خلال 4 أعوام من تولّي دونالد ترامب الرئاسة الأميركية، أجرى نتنياهو المفاوضات مع التدخل الأميركي بطريقة عززت الموقف الإسرائيلي. واصل لابيد وبينت المفاوضات بتدخُّل أميركي منذ تأليف حكومتهما، لكن هذه المرة مع إدارة بايدن، ومع أجندتها الرامية إلى التصالح مع الإيرانيين والخضوع لرغبتهم - الموضوع هنا يتعلق بـ"حزب الله" - بأي ثمن، وخصوصاً إذا كانت إسرائيل هي مَن يدفع الثمن. من الواضح أن الاتفاق هو لمصلحة حزب الله، مالياً، والقيّمين في لبنان، ويمنح الإيرانيين إمكانية الحصول على جزء من هذه الأموال، من هنا، من المهم لإدارة بايدن أن تفرض على إسرائيل اتفاقاً يستفيد منه اللبنانيون والإيرانيون.

ومن أجل إخفاء هذه النية الخبيثة، عيّنت إدارة بايدن عاموس هوكشتاين، وهو يهودي قام بخدمته العسكرية في الجيش الإسرائيلي، وسيطاً بين إسرائيل ولبنان، بينما من الواضح للجميع أنه ليس سوى موفد من يهودي آخر هو أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأميركي الذي هدفه إرضاء الإيرانيين منذ لحظة وصوله إلى وزارة الخارجية منذ عامين تقريباً.

المشكلة الخامسة والأخيرة هي الانتخابات القريبة. عموماً، من الواضح أن الأغلبية الكبيرة في حزب "يوجد مستقبل" ستحب كثيراً الاتفاق بسبب مزاياه الاقتصادية التي تحدث عنها لابيد، وبسبب الهدوء الذي ستحصل عليه إسرائيل لفترة ما. بالنسبة إلى ناخبي "يوجد مستقبل"، أرض إسرائيل أقل أهمية من الوضع المالي، وبالنسبة إليهم، من الممكن بيع أجزاء من البلد، وخصوصاً في البحر، مقابل اتفاق له مزايا مالية.
يقول لنا معلّقون إن علينا الإسراع في توقيع الاتفاق، لأن ولاية الرئيس ميشال عون تنتهي في نهاية تشرين الأول، وليس معروفاً متى سيُنتخب رئيس جمهورية جديد. وهذا خطأ مطلق، لأن مَن يعرقل، أو يسرّع في انتخاب رئيس جمهورية جديد للبنان هو حسن نصر الله. فإذا قرر في الأول من تشرين الثاني أن فلاناً سيكون هو الرئيس، فإن هذا سيحدث، لذلك، ليس من الضروري الإسراع في توقيع الاتفاق في هذا الشهر سوى من أجل تحسين وضع لابيد الانتخابي.
من بين هذه الأسباب كلها، من الواضح لي أن اتفاق الغاز الذي حققه لابيد في هذه الأيام يهدف، قبل أي شيء آخر، إلى تحسين وضعه الانتخابي على حساب المصالح الحيوية لدولة إسرائيل.
في الختام أقول: الاتفاق كما نُشر ممتلئ بالمشكلات، مثل قنبلة يدوية. ومن هذا المنبر، أطالب حكومة تصريف الأعمال بعدم الالتزام بأي شيء على المستوى الاستراتيجي، وخصوصاً عدم الالتزام بالاتفاق مع لبنان، قبل نشر الاتفاق كاملاً مع ملاحقه بصورة رسمية، وإجراء نقاش عام بشأنه في وسائل الإعلام، وفي الكنيست. هذا من حقي ومن حق كل مواطن في أراضي إسرائيل البحرية، مثل حقوقي في الغاز الموجود في الحقول الإسرائيلية. وحقوقي الفردية لا تقل أهمية عن الحقوق الفردية للابيد، ولم أخوّله قط التنازل باسمي عن مليمتر واحد من الأراضي الإسرائيلية، كما لم أخوّله التنازل باسمي عن حقوقي في أرباح الغاز. منصبه كرئيس حكومة تصريف أعمال لا يعطيه الحق في التنازل عن مداخيل تعود إليّ كما تعود إلى كل المواطنين الإسرائيليين..

* * *

"هآرتس": السلاح الإسرائيلي يُستخدم لتنفيذ المجازر في عدة دول

بقلم ديفيد ستبارو

بدأ اقتحام مون تيانغ فين في الساعة السادسة صباحاً. دخل نحو 150 جندياً القرية من الغرب وهم يطلقون النار في كل الاتجاهات. هرب الكثير من السكان، ووجد آخرون ملجأ في الدير المحلي. ما حدث بعد ذلك وصفه شهود عيان وروووا قصتهم في "راديو آسيا الحرة". دخل الجنود الدير ووجدوا من دخلوا اليه، وقاموا بإجلاسهم في صفوف، الرجال منفصلين عن النساء. أخذوا النساء الى احدى الغرف وتم حبسهن. أما الرجال فتم تكبيلهم والاستيلاء على أغراضهم الثمينة. بعد ذلك تم خلع ملابسهم والتحقيق معهم وطعنهم

بالسكاكين وضربهم. قاموا بحبسهم بدون طعام أو ماء وعدم امكانية ذهابهم الى المراحيض.
في فجر اليوم التالي أُجبر عشرة اشخاص منهم على سحب ممتلكات تم نهبها الى ضفة النهر. وعندما أنهوا العمل قاموا بإعدامهم بالمناجل. أما جثثهم فتم إحراقها. وبعد الظهيرة تم أخذ معظم الرجال الباقين الى القرية وايديهم مكبلة ووجوههم مغطاة. وتم إعدامهم بالرصاص وبالمناجل، وتم سحب جثثهم الى داخل البيوت. كان بينهم من تم تقطيعهم إلى ثلاثة – أربعة اجزاء قبل إحراق البيوت. بعد ذلك غادر الجنود. وبعد بضع ساعات وجد القلائل الذين بقوا في الدير على قيد الحياة الى القرية برك دماء خارج انقاض البيوت، ونهشت الكلاب الضالة بعض الجثث.
القرية التي حدثت فيها المذبحة في ايار الماضي توجد في اقليم سغاينغ في شمال مينمار، وهي منطقة متماهية مع معارضي الزمرة العسكرية التي أقصت الحكومة شبه المدنية لاونغ سين سو تشي في شباط 2021 وسيطرت على الدولة. توجد شهادات بأنه حدثت في هذه المنطقة مؤخرا أعمال قتل وإحراق لقرى أخرى.
هذه فترة عاصفة في ميانمار؛ لأن قوات كثيرة تحارب بعضها مع المس بالمدنيين. الصراع في راكين في غرب الدولة استمر ايضا بعد أن تدهور الوضع الى ابادة شعب لأبناء أقلية الروهينغا. المتظاهرون ضد النظام يتم قتلهم في مدن كبرى، وفي الوقت ذاته هناك مواجهات مع منظمات أقليات عرقية. عن الكثير من الأحداث لا نعرف أي شيء بسبب القيود على حرية الصحافة.
السبب الذي من أجله وصلت المذبحة في مون تيانغ مين الى وسائل الإعلام هو سبب مهم واستثنائي: أحد الجنود، الذي شارك فيها ونسي أو فقد هاتفه المحمول. تم العثور على هذا الهاتف وتم إرسال محتواه الى (اف.آر.إي)، وهي هيئة الإعلام الموجودة في واشنطن والتي تمول من جهات أميركية. الصور والأفلام التي عثر عليها في الهاتف هي دليل دامغ. هناك صورة لشباب وهم يقفون مكبلين في صفوف خارج الدير. في صورة اخرى منذ وقت ابعد، ظهرت جثث خمسة من هؤلاء الشباب، حيث يقف فوقهم ثلاثة جنود، أحدهم كان يدخن والثاني ينظر الى الجثث ويحمل بندقية والثالث يصور الجثث بالهاتف المحمول. صور أخرى أظهرت فتى وهو يجلس على ركبتيه مكبل اليدين ويتم تعذيبه بالطعن بالسكين. هناك ايضا فيلم لصاحب الهاتف مع اثنين من أصدقائه يظهرون فيه وهم يتفاخرون بالإعدام الذي نفذوه. الوجوه مكشوفة وإشارات الوحدات العسكرية وأرقامها ظاهرة.
هذه شهادات صادمة لكل انسان. ولكن هناك جانب آخر لها يمكن أن يكون مقلقاً بشكل خاص بالنسبة للقراء في إسرائيل. من المعروف أنه في السابق أجرت إسرائيل علاقات متشعبة مع النظام في ميانمار، وتم استخدام أسلحة وأنظمة سايبر وسيارات ومروحيات من انتاج إسرائيل ويستخدمها الجيش في الدولة. لا

يدور الحديث عن علاقات تاريخية، بل عن صفقات منذ منتصف العقد السابق، حيث كانت ايدي جيش ميانمار ملطخة عميقاً بدماء أبناء الروهينغا.

حسب معرفتنا، التصدير الأمني الإسرائيلي لميانمار تم وقفه قبل خمس سنوات تقريبا. ولكن هل يمكن أن يكون السلاح الإسرائيلي ما زال يستخدم من قبل جيش ميانمار؟ هل يمكن أن تكون الفظائع التي حدثت في قرية مون تيانغ فين ايضا لها صلة بإسرائيل؟. بصفتي صحافيا يكتب عن ابادة شعب وعن التطهير العرقي وعن خرق حقوق الإنسان فقد طلبت من "اف.آر.إي" الصور والأفلام الاصلية، وعندما حصلت عليها سررت؛ لأنني اكتشفت أنه لا توجد فيها أي دلائل عن سلاح ومعدات إسرائيلية. أي سبب لتنفس الصعداء.

لكن فقط كما يبدو. فإسرائيل هي أحد مصدري السلاح الكبار في العالم. ورغم ذلك هي لم تصادق على الميثاق الدولي للرقابة على تجارة السلاح "إي.تي.تي" كما فعلت معظم الدول الغربية الديمقراطية. امتنعت إسرائيل ايضا عن وضع أنظمة للرقابة على نشاطات الوسطاء، بالأساس شخصيات رفيعة سابقة في جهاز الأمن، في صفقات امنية وبيع السلاح.

إضافة الى ذلك، قبل بضعة أسابيع نشر قسم الرقابة على التصدير الأمني في وزارة الدفاع مشروعا لانظمة جديدة تخفف من تسويق معدات غير سرية. قائمة المعدات غير السرية التي يمكن تسويقها بدون تصريح تم توسيعها، وايضا قائمة الدول التي يسمح بالتصدير اليها. كل ذلك في حين أنه محظور على الجمهور معرفة ما هي هذه المعدات بالضبط، والى أي دول مسموح تصديرها. من المعروف مع ذلك أن الجرائم والفظائع التي يمكن أن تحدث لا تشكل أي اعتبار في تحديد قائمة الدول، والحكومة يمكنها بالطبع أن تتجاوزها عن طريق اتفاقات سياسية سرية.

صحيح أنه في مون تيانغ فين لم يتم العثور على دلائل لسلاح إسرائيلي، لكن بنظرة اوسع ليس لمواطني إسرائيل أي طريقة لمعرفة اذا كانت دولتهم أو الشركات التي تعمل فيها لا تشارك في التسويق والبيع والوساطة في صفقات مع دول تقوم بذبح مواطنيها مثلما في ميانمار، دول يحدث فيها تطهير عرقي مثل أثيوبيا وجنوب السودان، أو دول ديكتاتورية تقوم باحتجاز أقليات عرقية في معسكرات تجميع وتهاجم جيرانها مثل روسيا والصين.

الشفافية وإضافة البعد الأخلاقي للاعتبارات في هذا المجال لن تضر بأمن إسرائيل، وهذه ليست مسألة حزبية. رابطة "ينشوف"، التي تقوم بعمل مهم في هذا الموضوع، توجهت مؤخرا الى جميع الأحزاب من اجل الحصول على مواقفها الرسمية. فقط حزب واحد هو "ميرتس" كلف نفسه بعناء الإجابة. مع ذلك، حتى لو وجد من سيخسر ماديا من تنظيم متشدد في هذا المجال، فان كل المجتمع الإسرائيلي سيربح من ذلك. لأن هذا

سيلغي إسهام إسرائيل في الفظائع الكبيرة في عصرنا، وأن اسمها سيتم تصديره الى الدول الأخرى كدولة رائدة في وسائل الري بالتنقيط ودواء الكوباكسون، وليس دولة "أسياد الحرب."

* * *

"هآرتس": لبنان عرض تعديلات على صيغة الاتفاق، لكنهم في إسرائيل متفائلون

بقلم يونتان ليس وآخرين

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

من المتوقع أن ينعقد الكابينت السياسي – الامني اليوم الخميس بعد الظهر لمناقشة اقتراح الوسيط الامريكي عاموس هوخشتاين فيما يتعلق بتسوية الحدود البحرية مع لبنان. أول أمس قال مصدر لبناني رفيع بأنه نقل للسفير الامريكي في لبنان عدد من التعديلات المتعلقة بترسيم الحدود التي تريد بيروت أن يتضمنها الاقتراح.

رغم تحفظات لبنان إلا أن مصدرًا اسرائيليًا مطلعًا قدر بأنه سيكون بالإمكان جسر الفجوات بين الطرفين. ايضا نائب رئيس البرلمان اللبناني، الياس بو صعب، الذي أعلن عن التحفظات، قال في مقابلة مع شبكة التلفزيون اللبنانية "ال. بي.سي. آي" بأنه حسب رأيه فان التعديلات المطلوبة لن تفشل التوصل الى اتفاق مقبول على الطرفين. واضاف بوصعب بأن "لبنان لن يدفع أي سنت" لإسرائيل من الارباح التي سيتم الحصول عليها من حقل الغاز كانا في اعقاب الاتفاق. في بداية الاسبوع قال للصحيفة مصدر سياسي رفيع بأن الاتفاق سيمنح اسرائيل تعويض مالي عن الغاز الذي سيتم استخراجه من مناطق الخزان الموجودة داخل حدودها. وحسب اقوال هذا المصدر فانه خلافا لطلب لبنان الاصلي ليس كل خزان كانا سيتم نقله الى أيدي اللبنانيين. الاتفاق الذي يلوح في الافق يقسم الحقل الى قسمين، وجزء صغير منه سيبقى تحت سيطرة اسرائيل.

حسب ما نشر في "ذي ماركر" هذا الاسبوع فان هذا القرار من شأنه أن يحرم اسرائيل من مداخيل بمليارات الدولارات. لأنه حسب تقديرات وزارة المالية فانه يوجد في الخزان 120 مليار متر مكعب من الغاز، التي يبلغ ثمنها الاجمالي 20 مليار دولار. بالاضافة الى ذلك، نشرت أول أمس صحيفة "الاخبار" اللبنانية بأن بيروت لن توافق على اقامة منطقة امنية داخل حدودها البحرية، وأنها لن تتنازل عن أي مساحة في البحر. ونشر ايضا أن الحكومة اللبنانية لا تعترف بخط الطوافات من المقطع الذي حددته اسرائيل لأغراض أمنية بطول 5 أمتار، الذي يبدأ من الشاطئ ويمتد الى داخل البحر، وأنها لن تجري مفاوضات على ترسيم خط الحدود البرية.

في الاسبوع الماضي نشر في "هآرتس" بأن اقتراح الحل الوسط يرتكز على "الخط 23"، وهو خط وسط بين الطلب اللبناني الاكثر جنوبا بشأن تموضع خط الحدود وبين الطلب الاسرائيلي الاكثر شمالا. الخط المقترح هو أقرب الى الطلب اللبناني. في إطار الاقتراح فان اسرائيل كانت مستعدة للتنازل فيما يتعلق بتحديد مسار الحدود الذي يوجد في منطقة حقل الغاز كانا في شمال شرق خزان كريش، على فرض أن بداية الحفريات ستساعد على التوصل الى استقرار بعيد المدى. مع ذلك، صممت على أن يبقى حقل كريش داخل حدودها وهذا ما تقرر في الاقتراح.

وأشير في تقرير صحيفة "الاخبار" ايضا بأن حكومة لبنان لن توافق على الربط بين الاتفاق الذي وقعت عليه مع شركة "توتال انيرجي" الفرنسية بشأن التنقيب داخل حدودها البحرية وبين اسرائيل، ولم تقم بإجراء احتفال توقيع رسمي على الاتفاق كما تريد الولايات المتحدة واسرائيل. وحسب ما نشر فانه إذا كان هناك اتفاق فانه سينقل الى ممثل الامم المتحدة بحضور الوسيط الامريكي هوخشتاين في رأس الناقورة وبدون حضور ممثل اسرائيلي، وبعد توقيع الطرف الاسرائيلي سيدخل الى حيز التنفيذ على الفور.

في محيط رئيس الحكومة يئير لبيد قالوا في هذا الاسبوع بأنه لن يوافق على التنازل عن مصالح اسرائيل الامنية والاقتصادية. "نحن ننتظر تلقي الملاحظات بصورة رسمية من جهات مخولة من اجل معرفة هل وكيف سنتقدم"، قال مصدر سياسي. وحسب اقوال هذا المصدر فان الاقتراح الذي نقله هوخشتاين مقبول على رئيس الحكومة لبيد وايضا على وزير الدفاع بني غانتس.

الى جانب ذلك، في المستوى السياسي ما زالوا ينتظرون توجيهات من المستشارة القانونية للحكومة، غالي بهراف ميارا، فيما يتعلق بمسألة هل سيكون الكابينت السياسي – الامني مخول باتخاذ قرار بالمصادقة على الاتفاق أو أن الحكومة هي التي سيكون عليها حسم هذه القضية. حول ذلك قال رئيس الحكومة البديل، نفتالي بينت، بأنه يفحص الاقتراح الجديد ولم يقرر بعد إذا كان سيؤيده.

وزيرة الداخلية ايليت شاكيد قالت إنها ستطالب بأن يتم تحويل الحسم في الموضوع للكنيست. "محظور بأي شكل من الاشكال أن يمر اتفاق مهم كهذا بدون اشراف من صاحب السيادة الحقيقي، أي الكنيست الاسرائيلية"، قالت شاكيد. "من حق الجمهور الاسرائيلي أن يعرف تفاصيل الاتفاق. لن تتم هنا أي عملية خاطفة وكل شيء يجب أن يكون بشفافية كاملة."

في هذه الاثناء لبيد يريد المصادقة على الاتفاق بالاستعانة بالمادة 10 في نظام عمل الحكومة، التي تنص على أن الحكومة وليس الكنيست هي الجهة المخولة بالتصويت والمصادقة على الاتفاق. حسب هذا النظام فان

رئيس الحكومة له صلاحية استبدال التصويت في الحكومة بمصادقة الكابينت السياسي – الامني. ورغم مطالبة شاكيد إلا أن النظام لا يلزم الحكومة بتقديم الاتفاق من اجل الحصول على مصادقة الكنيست، لكنها "مخولة بتحديد أنه بسبب اهميته فانه سيقدم ايضا من اجل الحصول على مصادقة الكنيست."

حسب اقوال مصادر سياسية فان لبيد يفضل أن تعطي المصادقة الحكومة وليس الكنيست كي لا يتحدى احتمالية تنفيذ هذه الخطوة. مع ذلك، النظام يلزم الحكومة بعرض الاتفاق على الكنيست لفترة زمنية مدتها اسبوعين قبل اعطاء الموافقة النهائية عليه.

النظام غامض فيما يتعلق بدرجة تأثير الكنيست على الصيغة النهائية، وهو ينص على أنه "إذا اتخذت في الكنيست خطوة بشأن المعاهدة فسيعلن عن ذلك الوزير الذي قدم الاقتراح (لسكرتير الحكومة، ي. ل) في الملاحظات التفسيرية.

بعض منظمات اليمين قدمت التماس للمحكمة العليا بهدف منع محاولة المستوى السياسي المصادقة على الاتفاق في فترة الانتخابات بدون اجراء استفتاء شعبي. حول ذلك قال مصدر سياسي رفيع للصحيفة بأنهم يعتقدون أن القانون يقف الى جانب الحكومة، لكن هذه المسألة ستبت فيها المحكمة في نهاية المطاف. لبيد قال للصحيفة بأن المستشارة القانونية للحكومة اوضحت بأنها ستدافع في المحكمة العليا عن الاتفاق. وأشارت الى أنه لن يكون خاضعا لقانون الاساس: الاستفتاء الشعبي.

* * *

"معاريف": نقطة اللا عودة

بقلم: اللواء احتياط اسحق بريك

في ضوء حملة "كاسر الامواج" التي تجرى في ارجاء يهودا والسامرة في السنة الاخيرة، والى جانب تعزيز القوات في الجبهة، نشر مراقب الدولة نتنياهو انجلمان مؤخرا تقريرا عاجلا استنادا الى زيارات مفاجئة اجراها في وحدة كفير في غور الاردن واستحكام يكير في السامرة. استنتاج المراقب واضح: بالنظر الى الغلاف اللوجستي الحالي، فان الجيش الاسرائيلي غير جاهز للقتال في يهودا والسامرة. بعد سنوات من التحذيرات يمكن القول بوضوح - العنوان كان على الحائط. كل هذا – وغيره – رأيته في اثناء اداء مهامي كمأمور شكاوى الجنود. قبل أربع سنوات كتبت تقريرا خطيرا حول جاهزية الجيش الاسرائيلي للقتال، وصل الى الكابينت، الى رئيس الوزراء، الى وزير الدفاع، الى لجنة الخارجية والامن والى رئيس الاركان. اليوم ايضا، بعد انهاء مهام منصبي

أتلقى تقارير قاسية من قادة كبار ومن جنود صغار على الوضع الخطير في كل ما يتعلق باللوجستيات في الجيش الاسرائيلي، شروط الخدمة التي يطرحها الجنود والوضع الصعب الذي يعيشه سلاح الاحتياط.

كشف المراقب الفيل الكبير في الغرفة: الخلل وانعدام الحفاظ على الدافعية في اوساط سلاح الاحتياط، جواب عليل في مجال الصحة العسكرية. قوائم طعام هزيلة في مجال الغذاء وكمية البروتين غير الكافية، الى جانب أزمنة تأهيل غير منسقة للمقاتلين الذين يوجدون في جبهة النشاط العملياتي. هذه وغيرها هي فقط طرف الجبل الجليدي في الوضع الحالي في الجيش. منذ العام 2006 بدأ تعطل استراتيجي حقيقي في مجال الصيانة واللوجستيات – مسيرة خصخصة مدنية للمجال اللوجستي في الجيش، والذي كان ممكنا منعه مسبقا، وصل الان الى فقدان سيطرة في اوضاع الطوارئ، مع المعاني المحملة بالمصائر على اداء الجيش في احداث قتال متعددة الجبهات في الطوارئ.

ما الذي ينشغل به أكثر من ألف مشروع حيوي نقلت اليها منظومات اساسية في الجيش الاسرائيلي؟ صيانة واصلاح وسائل قتالية وتوريد قطع غيار للجيش من قبل الشركات التي تنتج الوسائل القتالية توريد لوجستيات للقوات من قبل شاحنات لشركات مدنية – غذاء، ذخيرة، عتاد، احتياطات القوات المقاتلة – ونقل واصلاح المركبات بما فيها الثقيلة وغيرها. في الوضع الحالي ينشأ تعلق مطلق للجيش في احداث الطوارئ بتلك المشاريع الحيوية مما سيؤدي الى انعدام اداء جوهري للجيش في احداث طوارئ وقتال. وبعد تلك المسيرة المتعلق بنقل العصا والمسؤولية من الجيش الى شركات مدنية، يكون الجيش قد تنكر بشكل لا يتميز به عن مسؤوليته عن العمل الصحيح لتلك المشاريع الحيوية في زمن الحرب. فلا توجد اي ضمانة ومسؤولية لواجب تلك المشاريع لان تعمل في حدث قتالي من شأنه ان يؤثر على ارجاء دولة اسرائيل.

معنى كل هذا هو ضربة قاضية لأداء الجيش، فيما أن الاسباب الاساسية هي مخزون الاحتياط الذي لم يشتريه الجيش للمشاريع الحيوية، بسبب الرغبة لتوفير المقدرات والمال. في المجال اللوجستي يوجد نقص لآلاف السواقين في شركات مدنية. كنتيجة لذلك قد ينشأ عدم امتثال لمساعدة الجيش في حالة حدث متعدد الجبهات.

في الوضع الحالي الجيش الاسرائيلي ملزم بان يجتاز مراجعة عميقة جدا لطريقة تصرفه ولثقافته التنظيمية والزعامية الفاسدة. هكذا لا يمكن الاستمرار. لقد فقدت القيادة العليا سيطرتها بشكل تام وهي ستجعل الجيش مفلسا في الحرب التالية متعددة الجبهات. على القيادة العليا للجيش أن تعطي تفسيرا لشعب اسرائيل

عن هذا التعطل والمعاني المحملة بالمصائر كنتيجة لهذا القصور ولقصورات كثيرة اخرى ستكون في الحرب التالية. نقطة اللاعودة تقف على الابواب والواجب هو الاصلاح واعطاء الجواب الان.

* * *

الطاقة الإسرائيلية: أرباح حقل قانا 3 مليارات دولار فقط

ترجمة :بلال ضاهر. موقع عرب 48

قال مدير عام وزارة الطاقة الإسرائيلية، ليئور شيلات، خلال اجتماع المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) أمس، إن تقديرات وزارته وشركة "توتال" الفرنسية، صاحبة امتياز التنقيب عن الغاز في المياه الاقتصادية اللبنانية، هي أن مجمل الأرباح المحتملة من حقل الغاز قانا سيكون 3 مليارات دولار فقط، وفق ما نقل موقع "واللا" الإلكتروني اليوم، الجمعة، عن أربعة وزراء وموظفين رفيعين شاركوا في اجتماع الكابينيت. ويعني ذلك أن هذه الأرباح منخفضة بشكل كبير عن تقديرات نشرتها وسائل إعلام إسرائيلية في وقت سابق، وبينها صحيفة "ذي ماركر"، التي ذكرت أن تقديرات وزارة المالية الإسرائيلية هي أن الأرباح من الغاز المستخرج من هذا الحقل تصل إلى 20 مليار دولار. وتقول إسرائيل إن أرباح الغاز من حقل قانا ستوزع بين شركة "توتال" ولبنان وإسرائيل.

وذكر وزيران شاركا في اجتماع الكابينيت أن قسما كبيرا من الوزراء فوجئوا لدى سماعهم عن هذا المبلغ، أي 3 مليارات دولار، وقالوا إنهم اعتقدوا أن الأرباح، المتعلقة بالمفاوضات بين إسرائيل ولبنان بوساطة أميركية حول ترسيم الحدود البحرية، أكبر من ذلك بكثير. وأشار الوزيران إلى أن وزيرة الداخلية، أييليت شاكيد، كانت بين الوزراء الذين فوجئوا من مبلغ الأرباح وطالبت بكشف هذا المعطى أمام الجمهور في إسرائيل.

وأضاف "واللا" أنه جرى إطلاع وزراء الكابينيت على اتفاق يجري بلورته مع شركة "توتال"، وأن بموجبه ستحصل إسرائيل على 17% على الأقل من الأرباح المحتملة من حقل قانا، أي أن المبلغ الذي ستحصل عليه إسرائيل يساوي نصف مليار دولار.

وتستند هذه التقديرات إلى معايير محوسبة جرى تنفيذها حيال المنطقة البحرية المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان، وقال مندوبو وزارة الطاقة خلال اجتماع الكابينيت إنه لا يمكن معرفة كمية الغاز بشكل مؤكد في هذه المنطقة قبل بدء عمليات التنقيب، وأنه من الجائز أن كمية الغاز ستكون أكبر أو أصغر.

وبحسب الوزيرين اللذين شاركا في اجتماع الكابينيت، فإن بموجب الذين يدعون أنه في جولات مفاوضات سابقة كانت إسرائيل ستحصل على قسم أكبر من الأرباح، فإن الفرق لا يتجاوز نصف مليار دولار أخرى.

ونقل "واللا" عن أحد الوزيرين قوله إن "الحديث يدور عن قروش لصالح دولة مثل إسرائيل، وهذه أرباح ربما نراها بعد خمس سنوات. وهذا كله مقارنة بالإنجازات السياسية والأمنية التي يحققها الاتفاق" لترسيم الحدود البحرية.

* * *

"يديعوت أحرنوت": "لأولئك الذين يتحدثون عن الاستسلام لمنظمة إرهابية"

بقلم آفي يشخاروف

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

اليوم وقبل 11 عاما توصلت "إسرائيل" وحماس إلى اتفاق حول ما أصبح رسمياً في وقت لاحق من هذا الشهر صفقة شاليط. كانت صفقة مخزية وقعها رئيس الوزراء في ذلك الوقت بنيامين نتنياهو، وهو الآن من أكبر منتقدي صفقة الغاز بين "إسرائيل" ولبنان، الصفقة كانت غير مسبوقة في تاريخ المفاوضات وشروطها على صفقات الإفراج عن أسرى من حيث عدد المفرج عنهم (1027 مقابل جندي واحد هو جلعاد شاليط) وخاصة من حيث هويتهم. ومن بين المفرج عنهم 280 محكوما عليهم بالسجن المؤبد لارتكابهم عمليات ضد "إسرائيليين"، ومن يُعتقد أن أيديهم "ملطخة بالدماء"، حيث تم ترحيل العديد منهم من الضفة الغربية إلى قطاع غزة وخارجها لأنهم ما زالوا يعتبرون خطراً على "أمن إسرائيل." هذه الصفقة غيّرت وجه حماس على عدة مستويات:

- أولاً :أعطت دفعة كبيرة لشعبية المنظمة وقدمت دليلاً على "صلاحها" أي أن "الإسرائيليين" يستسلمون للقوة والإرهاب.
- ثانياً :بسبب الإفراج عن العديد من قادة حماس، تم استبدال قيادة المنظمة في السنوات التالية، ورئيس الحركة في غزة اليوم هو الذي كان يعتبر آنذاك أكبر الأسرى المفرج عنهم، يحيى السنوار.

والسنوار ليس وحده، فقد أصبح العديد من زملائه – مثل روحي مشتهى وآخرين – من كبار قيادات جهاز حماس العسكري في قطاع غزة. وفي غزة تم إنشاء "مقر الضفة"، مؤلف بالكامل من المفرج عنهم من صفقة شاليط.

إنهم مشغولون على مدار الساعة بتوجيه وتمويل العمليات في الضفة الغربية أثناء وجودهم في قطاع غزة، وبعض المفرج عنهم الآخرين الذين عادوا إلى منازلهم في الضفة الغربية حيث ينفذون عمليات على الأرض ولم يكتفوا بالتوجيه من بعيد.

الشخص الذي ضغط ودفع من أجل هذه الصفقة هو المسؤول عن كل هذا: نتنياهو، في حين أن سلفه ايهود أولمرت عارض ذلك بشدة ورفض مطالب حماس. وقد زعمت تقارير في وسائل الإعلام أن نتنياهو فعل ذلك ليس فقط من أجل إطلاق سراح شاليط، ولكن أيضاً من أجل إنهاء الاحتجاج الاجتماعي.

من الصعب قول ذلك، ولكن من الواضح أن "إسرائيل" في ظل قيادتها أذعنت لإملاءات حماس التي طالبت بالإفراج عما يقرب من ألف أسير منذ لحظة أسر شاليط قبل خمس سنوات وأربعة أشهر. حماس لم تغير مطالبها، ونتنياهو، بأبسط العبارات تنازل؛ والرجل الذي يفترض أنه "يعرف كيف يتحدث مع العرب" "انكشفت سوأته"، وأعطى حماس ما تريد.

إن الاحتفالات التي أقامها التنظيم بالضفة الغربية في الأيام التالية كانت دليلاً قاطعاً على المدى الذي ذهبت إليه "إسرائيل" تجاه حماس في المفاوضات التي جرت بوساطة مصرية وألمانية. هل كانت عثرة لمرة واحدة؟ لا حقا. فنتنياهو انحنى للقوة – أو بالأحرى للإرهاب – أكثر من مرة، قبل وبعد صفقة شاليط.

في أعقاب أحداث النفق (هبة النفق) في نهاية سبتمبر 1996 (قتل 17 جندياً إسرائيلياً في ذلك الوقت ونحو مائة فلسطيني) توصلت "الحكومة الإسرائيلية" بقيادة نتنياهو ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات إلى "اتفاق الخليل" الذي شمل "انسحاب إسرائيلي" من مناطق واسعة في منطقة الخليل وتقسيمها إلى منطقتي H1 و.H2

في حدث آخر عُرف باسم "أزمة البوابات الإلكترونية"، في تموز / يوليو 2017، بعد موجة من العمليات وإطلاق الصواريخ من غزة باتجاه "إسرائيل" وبالطبع مظاهرات عنيفة وعاصفة، قرر نتنياهو أن يأمر بسحب أجهزة الكشف عن المعادن الموضوعة عند بوابات المسجد الأقصى (بعد عملية خطيرة وقعت وأسفرت عن مقتل شرطيين إسرائيليين).

كل هذا لا يعني أن الاتفاق الذي (ربما) بين "لبنان وإسرائيل" حول حقول الغاز هو اتفاق جيد.

من خلال متابعة المنشورات المختلفة (أعترف أن الوسيط الأمريكي عاموس هوخستيان لم يطلعني على التفاصيل)، يبدو أن "إسرائيل" قطعت شوطاً طويلاً هنا تجاه لبنان، أو بعبارة أخرى، قدمت تنازلات كبيرة جداً.

قد يقول البعض انه من المحتمل جداً أن الخوف من نزاع مسلح مع حزب الله كان جزءاً من عملية صنع القرار في" إسرائيل"، وبسبب ذلك ستخسر "إسرائيل" مبلغاً كبيراً من المال. لكن لا بد من الإشارة أيضاً إلى المزايا:

- استقرار الساحة السياسية في مواجهة لبنان.
- وبدء العمل في "كاريش"، في بيئة هادئة توفر عائدات كبيرة لخزينة الدولة.
- بالإضافة إلى إن خلق تبعية لبنانية على حقول الغاز، وحتى ما يشبه اتفاق بين البلدين، هو تغيير مهم.
- ومن المحتمل أيضاً أن يكون حزب الله، الذي كان حريصاً جداً منذ عام 2006 على عدم الانجرار إلى صراع مسلح مع "إسرائيل"، أكثر حرصاً الآن.

ومع ذلك، فإن هذا تنازل قدمته "إسرائيل" لصالح لبنان، وذلك أساساً من منطلق فهم أن الهدوء أفضل – اقتصادياً وأمنياً. ومع ذلك بالنسبة لأولئك الذين نسوا، لم يكن لبيد بالتأكيد أول من فعل ذلك وربما لم يكن الأخير، والغريب في الأمر أنه تبين أن "الحكومات الإسرائيلية" في الماضي، بما في ذلك تلك التي يقودها نتنياهو، فضلت تقديم تنازلات في المفاوضات مع "المنظمات الإرهابية" وحتى الخضوع لمطالبها عندما يتعلق الأمر بحياة بشرية.

في حالة حقول الغاز، لا يتعلق الأمر بحياة البشر، بل بالمال فقط، ومع ذلك لا أحد بما في ذلك أنصار نتنياهو، يريد أن يجد "إسرائيل" في مواجهة أمامية مع حزب الله، الأمر الذي سيكلف أرواح المئات، إن لم يكن الآلاف، ويلحق أضراراً بالغة "بالاقتصاد الإسرائيلي."

* * *

"هآرتس": الهدف بناء الهيكل

بقلم أفيف تترسكي

سارعت حركات الهيكل بغبطة إلى نشر تصريح رئيس الحكومة يائير لبيد لملك الأردن عبد الله الثاني، وجاء في التصريح التالي: "سيرتفع عدد الزوّار اليهود إلى جبل الهيكل (اقتحام المسجد الأقصى) خلال الأعياد القريبة، وعليه تتوقّع "إسرائيل" من الأردن دعم النهج الإسرائيلي." وقد دلت هذه التصريحات – وبلا أدنى شكّ – عن تعامل عَنجهي استعلائي للأردن التي تعتبر شريكة مهمة لـ"إسرائيل"، لمن لا يعرف قام لبيد بالتعاون سابقا مع ملك الأردن، حيث حاوَل إقناع الأردنيّين بأنّ "إسرائيل" ستحافظ على مكانة المسجد الأقصى، وعليه شكلت تصريحاته الأسبوع الماضي انقلابًا خطرا ومقلقا لمعظم "الجمهور الإسرائيلي"، على عكس حركات الهيكل.

وعليه يتحتم علينا التساؤل ما هي الخطوات التي يجب أن تدعمها الأردن من وجهة نظر لبيد؟ لمن لا يعرف فرضت الشرطة وخلال عيد رأس السنة العبرية، قيودًا عُمريّة على دخول المسلمين إلى المسجد الأقصى فيما دخل اليهود بشكل حر.

لتعزز "إسرائيل" بذلك مخاوف المُسلمين؛ إذ يمس دعم الدولة لحركات الهيكل بشكل مباشر بحقوق المسلمين في المسجد الأقصى، وبالفعل تعقد وتحت ولاية الحكومة الحاليّة، صلوات لمجموعات يهوديّة في المسجد الأقصى، يحدث هذا الانتهاك الصارخ لمكانة الأقصى كمكان عبادة للمسلمين فقط، تحت أنظار الشرطة بل وبعلمٍ من الحكومة، ورغم فضحِ تقارير تلفزيونية وصحفيّة عديدة لما يحدث في المسجد الأقصى إلا أن الحكومة ما زالت مستمرة في غِيها.

أثنى – قبل أسبوعَين – قائد لواء القدس في الشرطة دورون ترجمان على مسمع وسائل الإعلام، على مؤسسة تحمل اسم "إدارة جبل الهيكل" تتبع حركات الهيكل، حيث صرح ترجمان قائلا: "نلتقي بإدارة جبل الهيكل قُبيل الأعياد، لننظم معا زيارة المسجد الأقصى خلال الأعياد."

أنوه وخلافًا للانطباع المغلوط الذي قد يُعطيه الاسم لا تتبع "إدارة جبل الهيكل" للدولة، بل هي جزء لا يتجزأ من حركات الهيكل – وانتهِوا جيّدا، إنهم "ناشطو الهيكل"، لا ناشطو جبل الهيكل.
بدأ التعاون بين الشرطة وبين هذا الفريق إبّان ولاية جلعاد إردان لوزارة الأمن الداخلي، لكنّ ترجمان كان أول المعترفين على الملأ بأن الشرطة تعتبر ناشطي الهيكل شركاء في عملية إدارة شؤون المسجد الأقصى.

أنوه هنا أن هؤلاء الشركاء يحاولون بشكل مُمنهج تغيير مكانة المسجد الأقصى ليشقوا طريقهم نحو الهدف النهائيّ الذي يتمثل ببناء الهيكل مكان المسجد الأقصى، في المقابل تستمرّ الشرطة بملاحقة رجال الوَقف بدلا من التعاون معهم.

اعترفت "إسرائيل" حتى بعد 1967 وبالذات عقب توقيع معاهدة السلام مع المملكة الأردنية بالوقف الأردنيّ كهيئة مؤتمَنة على إدارة المسجد الأقصى لتمثل الوصاية الهاشميّة، أو كما جاء في معاهدة السلام "لتلعب دور المملكة الأردنية الهاشمية في القدس"، قد يُشكل الوَقف الإسلامي كهيئة مستقلّة تحدّيًا لـ"إسرائيل"، لكنه كـ"إسرائيل" يرغب بالحفاظ على النظام والهدوء في المسجد الأقصى. لكن وخلال السنوات الأخيرة، وبالتزامن مع التقرّب من حركات الهيكل، قلصت الشرطة من دور الوَقف الإسلامي بل وأملت عليه مشيئتها عليه بالقوّة، حيث حققت الشرطة وقُبيل الأعياد مع عدد من مسؤولي الوَقف الأردني بل وأصدرت بحقّهم أوامر إبعاد.

لا تُبشّر الصورة التي تنعكس اليوم قبيل الأعياد اليهودية بالخير، حيث تثبت تصريحات لبيد وتُرجمان الأخيرة لجماهير "القدس الشرقية" أنّ انتهاك مكانة المسجد الأقصى من قِبل حركات الهيكل يحدث على مرأى ومسمع من الدولة بل وبتشجيعها. بل ويحدث في ظلّ تولي وزير عن حزب العمل مهامّ وزارة الأمن الداخليّ، بل وفي ظلّ ولاية رئيس حكومة يدعي ابتعاده عن القوميّة المتطرفة التي اتبعها أسلافه، ومن المحزن ألا تتعامل "إسرائيل" مع الوَقف كشريك، ألا تحترم مشاعر المسلمين ولا تفي بالتزاماتها بالحفاظ على مكانة المسجد الأقصى.

وعليه وفي حال اندلعت احتجاجات فلسطينية خلال الأعياد، فستقع المسؤولية على لبيد وعلى الشرطة لتقاعسهم عن الحفاظ على مكانة المسجد الأقصى كمكان عبادة للمسلمين فقط. علمتنا تجارب الماضي أنّ رد الشرطة على الاحتجاجات الفلسطينية حتى السلمية منها دائما عنيف، ليطال هذا العنف كل المصلين على حد سواء. لتدعي الشرطة أن الاحتجاجات الفلسطينية عنيفة، ليردد "الإعلام الإسرائيلي" هذه المزاعم دون أن يتحمل عناء التحقق من صحّتها.

لا داعٍ إلى رسم سيناريوهات مُرعبة من أجل إدراك خطورة هذا السلوك، الذي يتحتم على كل من يكنُ للحرم مشاعرا احترام التصدي له، نعم، فقد كان على هذه المسألة وحدها أن تؤدي إلى تغيير سياسة "إسرائيل" كليا.

يتحتم على "إسرائيل" تبني سياسات مرنة تقوم على الحوار، احترام مكانة المسجد الأقصى الحالية وكبح جماح حركات الهيكل. قد تتحقق سيناريوهات العُنف هذه بسهولة فقد شهدنا ذلك خلال عيد الفصح الأخير مثلًا، يتنافى هذا العنف مع مصلحة غالبية "الجماهير الإسرائيلية"، لكنه ومع الأسف يخدم أهداف حركات الهيكل؛ لذا يصعب فهم تبني لبيد، بار ليف، وشركائهما سياسات تستفيد منها هذه الحركات.

* * *

"معاريف": عهد بوتين.. بين الأقاليم الـ4 والتهديد بالنووي و انتصارات الجيش الأوكراني

بقلم أفرايم غانور

ترجمة: القدس العربي

في الوقت الذي أعلن فيه بوتين عن ضم الأقاليم الأوكرانية المحتلة (دونيتسك، لوغانسك، زابوريجيا وخيرسون) إلى روسيا، كان بوسعه أن يشعر بكرسيه المبطن في الكرملين يتحرك بعدم ارتياح. بوتين، الذي جعل ملايين الأطفال والشيوخ والنساء من مواطني أوكرانيا لاجئي حرب، نجح في الأيام الأخيرة بجعل عشرات آلاف الرجال الروس ممن هربوا من واجب التجند للحرب، لاجئين.

إن الإعلان عن تجنيد طوارئ لـ 300 ألف جندي إلى الجبهة دليل واضح للضائقة الروسية في هذه الحرب. ما دامت هذه الحرب تدور بعيداً عن موسكو وسانت بطرسبورغ، فلعلها استقبلت بتفهم ما، رغم العقوبات القاسية التي فرضت على روسيا ومواطنيها ورغم الضائقة الاقتصادية. لكن ما إن بدأت الأنباء تتزايد عن إخفاقات الجيش الروسي في ميدان القتال، حتى بدأ بعض الاضطراب في أرجاء روسيا. بدأ ينطلق انتقاد ضد الجيش، وإدارة الحرب وضد بوتين أيضاً، لكنه بعيد عن العصيان المدني، وليس فيه شيء ما يهز حكم بوتين. فروسيا معروفة بقدرة القمع والإسكات لكل جهة تحاول رفع الرأس أمام نظام وحشي.

حسب معظم توقعات وتحليلات محافل الجيش والاستخبارات، كان يفترض بأوكرانيا أن تنهار تحت دواليب آلة الحرب الروسية. غير أن أوكرانيا لم تصد الروس فحسب، بل نجحت في جعل بوتين نمراً من ورق؛ اضطر عقب ضائقة جيشه وإخفاقاته لتهديد أوكرانيا بسلاح نووي. لا شك أن روسيا اليوم ليست هي روسيا قبل الغزو.

الحرب مع أوكرانيا قد تؤدي إلى إنهاء عهد بوتين في روسيا، صحيح، يبدو هذا بعيداً ولا أحد يشعر به في الشارع الروسي. تحول كهذا في روسيا لا يمكنه أن يقع إلا داخل الكرملين وفي الساحات والقاعات المحيطة به داخل مجموعات القيادة حول بوتين. حتى بداية الصيف الأخير، كانت لبوتين فرصة للخروج من هذه الحرب عندما تحققت بعض من أمانيه، لأن في أوروبا زعماء كانوا يبحثون عن حل وسط، حل لمنع أزمة غاز ونفط. لكن بوتين لم يتنازل، بل أراد إسقاط النظام الأوكراني وترحيل الرئيس زيلينسكي وتعيين "دمية روسية" بدلاً

منه انطلاقاً من إحساس بأن أوروبا ستستلم للضغط. لكنه لم يتصور بأن الجيش الأوكراني سيصل إلى مثل هذه الإنجازات.

اليوم، انقلبت الأمور رأساً على عقب: لقد كان بوتين مستعداً اليوم لإنهاء الحرب، فيما زيلينسكي، بدعم أمريكي، يستنزف الجيش الروسي. هذا الوضع يخلق في الأيام القريبة القادمة تصعيداً في هذه الحرب: كلما واصل الأوكرانيون إنقاذ قرى ومدن من الاحتلال الروسي، سيشدد الروس إطلاق الصواريخ نحو السكان المدنيين.

بالنسبة لإسرائيل وروسيا أيضاً، سيزداد التوتر حين سيصبح عدم اعتراف إسرائيل بضم المناطق الأوكرانية إلى روسيا غضباً روسياً. نجاحات الجيش الأوكراني، والإخفاق الروسي، وأخطاء بوتين، كلها ستسرع انتهاء هذه الحرب، ومثلما يلوح هذا أيضاً، ستؤدي إلى إنهاء عهد بوتين.

* * *

"إسرائيل اليوم": للإسرائيليين: رغم ارتفاع الأسعار.. اشكروا من كان سبباً في تقدمكم على أوروبا

بقلم سارة هعتسني كوهن

في هذا الخريف، على مواطني إسرائيل أن يقولوا آسف وشكراً لشخصين: وزير الطاقة الأسبق يوفال شتاينتس، ورئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتنياهو. فقد أجازا مخطط الغاز، وبفضلهما نتمتع بأمن طاقة وأسعار معقولة، بينما أوروبا عاصفة.

من الصعب قول شكراً على شيء ما منع، لكن يكفي إلقاء نظرة إلى أوروبا، حيث أسعار غاز مرتفعة، وتضخم مالي يناطح السماء، كي نفهم كم نحن مدينون لهما على إصرارهما، على فهمهما الاستراتيجي، على صمودهما في وجه الضغوط وعلى التصميم. فبدون إصرار شتاينتس ونتنياهو، لبقي الغاز في قلب البحر.

أتذكرون حملة "سطو الغاز"؟ دارت ضدهما حملة شخصية، بشعة ومشهرة، في ظل استخدام كماشة ضغوط هائلة، بينما كانت الرسالة الرئيسة أنهما تعاونا مع أرباب الغاز ضد الجمهور. الحملة، التي قادتها منظمات مدنية، ونشطاء سياسيون ونواب، كانت إحدى الحملات السامة. بعض من قادتها حلوا بعد ذلك نزلاء في بلفور، في مظاهرات فقط لا بيبي.

النواب السابقون: ميكي روزنتال، تسيبي لفني، زهافا غلئون، هتفوا ضد مخطط الغاز، وبالغت النائبة السابقة شيلي يحيموفيتش حين أعلنت أنه "من الأفضل للغاز في لافيتان أن يبقى في الأرض، هناك ما يكفي في تمار". حركة جودة الحكم، وهي منظمة سياسية تحت غطاء العدالة، وصفت شتاينتس "يوفال المبلبل" واتهمته بأنه يضلل الجمهور ويقف إلى جانب شركات الغاز، وصدحت بين الرسائل رسالة تقول إن المخطط هو الذي يمس بأمن إسرائيل الطاقوي. كلهم معاً التمسوا إلى العليا، لكن نتنياهو وقف بشكل شاذ كي يدافع

عن المخطط. العليا من جانبها شطبت أحد البنود، لكن المخطط انطلق.
بعد أن أجازت الكنيست المخطط، قال نتنياهو: "عندما أريد تحقيق شيء أحققه، سيكون لإسرائيل غاز. أريد هذا لمواطني إسرائيل لتخفيض غلاء المعيشة، لضخ مال هائل لصندوق الدولة، لأمن الطاقة". أما شتاينتس فأضاف: "نحن، دولة إسرائيل، الإداريين النظاميين، بدلاً من أن نطلق مخططاً كهذا قبل بضع سنوات وننطلق على الدرب، انشغلنا بالنزاعات وبالجدالات".
والآن انظروا إلى أوروبا. صحيح أن السعر في إسرائيل يبلغ 5 دولارات لوحدة الحرارة حتى آب 2022، والولايات المتحدة 9 دولارات، لكن في أوروبا يتراوح بين 63 و92 دولاراً. قبل الشتاء القادم، أعلنت مكتبات عامة ومتاحف في بريطانيا بأنها ستفتح أبوابها للسكان ممن لا يتمكنون من السماح لأنفسهم بتدفئة بيوتهم. توقفت مصانع الإنتاج في ألمانيا بسبب ارتفاع أسعار الغاز، وبدأت بريطانيا تغلق أعمالاً تجارية، إذ لا تملك ما تدفعه لحساب الكهرباء في الشتاء.

أما نحن في إسرائيل، وإن كنا نعاني من ارتفاع في الأسعار عالمياً، وارتفاع في أسعار الغذاء والكهرباء، ولكن عندما ننظر إلى أوروبا نفهم عظمة المعجزة البشرية التي تمت هنا. تحظى إسرائيل بأمن طاقة، وهذا ليس أمراً مفهوماً من تلقاء ذاته، وخصوصاً حين نتذكر الضغوط التي شنت على المخطط. ليس هناك ما ننتظره من رواد حملة "سطو الغاز". أما مواطنو إسرائيل فينبغي أن يتذكروا التسونامي الذي لم يأتِ، ويقولوا شكراً.

* * *

دراسة

معهد أبحاث الأمن القومي: الولايات المتحدة وحلف الأطلسي على مفترق طرق في مواجهة سلوك روسيا في الحرب في أوكرانيا

كيف نحصل على ثمن من روسيا من دون أن تنحدر إلى حرب شاملة؟، يتعامل قادة الدول الغربية الآن مع هذا السؤال الصعب بعد التصعيد في الساحة الأوكرانية في ظل إعلان بوتين الضم والتهديد باستخدام الأسلحة النووية في ساحة المعركة. ما هي المعضلات التي تواجه أعضاء الناتو وعلى رأسهم أميركا، وما هو موقع إسرائيل في الصراع بين هذه الكتل؟

بقلم إلداد شافيت وشمعون شتاين

إن قرار الرئيس بوتين ضم أربع مقاطعات من أوكرانيا وتعريفه لصراعه مع النخب الغربية على أنه صراع وجودي، والتهديد بأنه مصمم على حماية الأراضي المضمومة والتهديدات الضمنية حول إمكانية استخدام أسلحة غير تقليدية يزيد بشكل كبير من مخاطر التصعيد ويضع الإدارة الأميركية وحلفاءها على مفترق طرق.

يبدو أن سلوك روسيا يُلزمهم بصياغة استراتيجية الاستمرار عندما يزداد التحدي المتمثل في دعم أوكرانيا من دون الانجرار إلى حرب مع روسيا. في الوقت الحالي .وباستثناء التهديد برد قاس و "حاسم" .تترك الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي ردهما على استخدام روسيا للأسلحة غير التقليدية في العتمة. ويمكن أن يكون الرد سياسيًا (قطع العلاقات) واقتصاديًا، لكن لا ينبغي استبعاد الرد العسكري التقليدي أيضًا.

إن إعلان إسرائيل الرسمي الذي ورد حتى الآن عن الاستجابة لمطلب أوكرانيا بتقديم مساعدات عسكرية لها، وأنها لن تعترف بضم روسيا للأقاليم الأوكرانية خطوة إيجابية، لكنها غير مرضية. يجب أن تقف الحكومة الإسرائيلية بوضوح إلى جانب أوكرانيا، بما في ذلك الاستجابة لمطالبها في المجال الأمني ، وبالتالي الوقوف دون تردد إلى جانب الولايات المتحدة في الصراع، مما سيؤثر على تشكيل النظام العالمي المستقبلي، ومكانة وموقف واشنطن، وفي هذا السياق يجب أن تهتمّ إسرائيل كثيرًا، الآن وفي المستقبل".

وتصر الإدارة الأميركية على تصريحاتها الحازمة ضد تحركات روسيا في الحرب في أوكرانيا. وردًا على قرار روسيا بضم أربع مقاطعات من أراضي أوكرانيا أدان الرئيس بايدن هذه الخطوة، ووصفها بأنها غير شرعية، وذكر أن الولايات المتحدة ستواصل مساعدة أوكرانيا على استعادة السيطرة على أراضيها من خلال تعزيز قدراتها العسكرية والدبلوماسية. كما حذر بايدن موسكو من أن واشنطن ستدافع عن كل شبر من أراضي الناتو. بدوره أكد الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ أن تحركات روسيا تشكل تصعيدًا خطابيًا لم نشهده منذ بداية الحرب.
وتحظى تهديدات الرئيس بوتين "الضمنية" بشأن إمكانية استخدام الأسلحة النووية باهتمام كبير في واشنطن. ويتزايد الخوف في الإدارة من ازدياد احتمال حدوث ذلك، حتى لو أكد مسؤولو البنتاغون في الوقت الحالي أنه لم يتم الكشف عن أي إشارات ملموسة. على أي حال، فإن الإدارة مع حلفائها في الناتو تعود وتصرح بأن الرد على أي استخدام نووي سيكون "حاسمًا". ستكون هناك عواقب وخيمة على روسيا بعد رد الولايات المتحدة وحلفائها بشكل حاسم، وأن الإدارة كانت واضحة ومحددة بشأن ما سيترتب على ذلك ".

لقد ركزت الإدارة وحلفاؤها حتى الآن على فرض عقوبات واسعة النطاق على روسيا. كما ساعدت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو أوكرانيا بالإمداد المستمر بالأسلحة التي ساهمت بشكل كبير في قدرتها على القتال ونجاحاتها العسكرية، بما في ذلك في الهجوم المضاد الذي نُفذ في الأسابيع الأخيرة.

وفي التعامل مع التحركات الروسية، حتى بعد خطاب الضم، فرضت الإدارة ودول أخرى عقوبات إضافية على موسكو، ويعتزم الكونغرس الأميركي الموافقة على صفقة أسلحة أخرى لأوكرانيا تبلغ قيمتها حوالي 1.1 مليار دولار. ومع ذلك، حتى الآن تمتنع الإدارة عن تفصيل وجهة نظرها حول (نهاية اللعبة)، إن هدف الولايات المتحدة هو إضعاف روسيا بحيث لن تكون قادرة في المستقبل على تكرار ما فعلته في أوكرانيا، والإدارة راضية

عن تأكيد على رغبته في ضمان سيادة أوكرانيا. ففي مقال رأي نشره (في 31 أيار\مايو) في صحيفة نيويورك تايمز صرح الرئيس بايدن أنه يجب .في رأيه . أن يشمل الهدف استعادة سيطرة أوكرانيا على كل الأراضي التي استولت عليها روسيا وفرض ثمن باهظ عليها. ومن منظور أوسع، تهدف الإدارة أيضًا إلى تعزيز الردع ضد الصين نظرًا لخطر سعيها إلى عمل عسكري لاحتلال تايوان والسيطرة على سيادتها. ومع ذلك، من السابق لأوانه تحديد ما إذا كانت الإدارة ستنجح في تحقيق أهدافها. من الواضح بالفعل أن سياستها الحذرة والمترددة في بعض الأحيان لا تمنع بوتين المشبع بمهمة تاريخية من مواصلة الحملة بل وتصعيدها حتى.

مع استمرار الحرب في أوكرانيا وتزايد مخاطر التصعيد بعد تهديدات روسيا باستخدام أسلحة غير تقليدية، يبدو أن الإدارة الأمريكية وحلفائها يواجهون مفترق طرق. من جهة، هدفهم اقتناص ثمن عدوانها من روسيا ومنعها من تحقيقه. ومن ناحية أخرى، لا يريدون الانحدار إلى حرب شاملة. من المشكوك فيه ما إذا كانت السياسة الأميركية الحالية يمكن أن توفر إجابة للتناقض بين هذين الهدفين ، من المرجح أن عملية صنع القرار في واشنطن والعواصم الأخرى يجب أن تجيب على عدد من المعضلات التي ستكون الإشارة إليها أساس الإجابة التي سيتم اختيارها:

- تجنب الانجرار إلى حرب مع روسيا : تحدٍ يصبح بالغ الصعوبة خاصة بعد إعلان الضم والتهديد بأن الهجوم على هذه المناطق سيعتبر هجومًا على روسيا. حتى الآن، كانت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي حريصين على مطالبة أوكرانيا بعدم مهاجمة الأراضي الروسية، بل إنها امتنعت عن الامتثال لمطلب أوكرانيا بتزويدها بأنظمة الأسلحة البعيدة المدى المتطورة خوفًا من التصعيد. والآن أصبحت هذه المهمة إشكالية للغاية مع توقع استمرار الحملة العسكرية. تستعد الإدارة لاحتمال أن يستخدم بوتين الأسلحة المهددة وغير التقليدية. وتحاول بالفعل ثني الروس عن اتخاذ هذه الخطوة الجذرية، ولكن من ناحية أخرى تأخذ في الاعتبار إمكانية أن استخدام الأسلحة النووية، حتى لو كان تكتيكيًا، سيكون له عواقب استراتيجية قد تتطلب تغييرًا في خصائص السلوك الغربي. في الوقت الحالي من غير الواضح ما إذا كانت الإدارة قد اتخذت قرارًا بالفعل وما إذا كان قد تم التوصل إلى اتفاق مع حلفائها. في كلتا الحالتين، يمكن أن يكون الرد سياسيًا (قطع العلاقات) واقتصاديًا، ولكن لا ينبغي استبعاد الرد العسكري التقليدي أيضًا. على أي حال، من المحتمل أن يتأثر رد الفعل أيضًا بالخوف السائد بين أعضاء الناتو، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا، من التصعيد. وتشير التقديرات أيضًا إلى أن الاستخدام الروسي للأسلحة غير التقليدية قد يعزز (حتى لو بدا بعيد المنال) ديناميكية ستؤدي إلى وقف إطلاق النار بعد أن تضغط الولايات المتحدة ودول أخرى على أوكرانيا لتقبل بالعودة إلى خطوط شباط\ فبراير حتى يتمكن بوتين من تقديم إنجاز.

- ضمان التعاون بين الولايات المتحدة والحلفاء: يواجه القادة الأوروبيون مجموعة واسعة من الضغوط، ويرجع ذلك أساسًا إلى نقص الغاز وما يترتب على ذلك من ارتفاع في الأسعار، وسيزداد تأثيره مع اقتراب فصل

الشتاء. بالفعل هناك اليوم ضغوط واضحة للدفع لإنهاء القتال، حتى لو طلبت من أوكرانيا دفع ثمن إقليمي مقابل ذلك. وحتى لو كانت ردود الفعل بعد إعلان الضم قوية يمكن الافتراض أن الخوف من التصعيد سيؤدي إلى زيادة الأصوات المطالبة باستئناف المفاوضات والتوصل إلى حلول وسط مع روسيا. على أي حال، يبدو أن بوتين سيواصل جهوده لتوسيع الخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا والمضايقات في الأيام الأخيرة لخط أنابيب الغاز Nordstream1و 2 ربما يهدف إلى خلق تأثير نفسي والمساهمة في زيادة أسعار الغاز. وتجدر الإشارة إلى أنه باستثناء توريد الغاز المسال، الذي التزمت به الولايات المتحدة في ذلك الوقت، فإن الحكومة الأميركية لا تستجيب للاحتياجات الأوروبية.

- الضغوط الداخلية في الولايات المتحدة: تجنبت الإدارة ربط سياستها في مواجهة الأزمة في أوكرانيا بالقضايا المحلية الأميركية في الوقت الحالي. ومع ذلك، فإن تنبؤات زيادة التضخم وخطر حدوث ركود قد تزيد من الضغوط الداخلية على الإدارة للتصالح مع الحاجة إلى التقدم مع أوكرانيا بصيغة تسمح بإنهاء القتال، خاصة إذا كان هناك احتمال لمزيد من التدهور مما يؤثر على الوضع الاقتصادي، لاسيما عندما يلوح في الأفق بداية السباق لانتخابات الرئاسة في العام 2024 مباشرة بعد الانتخابات النصفية (بداية تشرين الثاني\نوفمبر).

- إرث الرئيس بايدن - من المشكوك فيه ما إذا كانت سياسة بايدن تجاه أوكرانيا قد ساهمت بشكل كبير في تحسن نسبة الدعم له التي تم تسجيلها مؤخرًا. ومع ذلك، فمن المرجح أن يراها الرئيس على أنها ركيزة أساسية في قدرته على تقديم الإنجازات في الأجندة التي سعى إلى تعزيزها، لا سيما في ترسيخ مكانة الديمقراطيات ضد الأنظمة الاستبدادية.علاوة على ذلك ، نجحت الولايات المتحدة .في رأيه .في استعادة مكانتها كقوة رائدة وسيكون لذلك نتائج إيجابية في حربها ضد الصين ومحاولات الدول الأخرى للتأثير على النظام العالمي الجديد وموقعها في مواجهة الولايات المتحدة.

اختارت إسرائيل حتى الآن عدم الاستجابة لطلبات أوكرانيا ومساعدتها فعليًا في الحملة، كما أنها ليست شريكًا نشطًا في جهود الإدارة لزيادة المساعدات الدولية لأوكرانيا. إن قرار إسرائيل بالإعلان بشكل لا لبس فيه أنها لن تعترف بنتائج الاستفتاءات في المناطق من أوكرانيا وقرار روسيا بضمها هو خطوة إيجابية ولكنها غير مرضية. فتصريحات الدعم ليست كافية ويجب على الحكومة الإسرائيلية الوقوف بوضوح إلى جانب أوكرانيا، بما في ذلك الاستجابة بشكل إيجابي لمطالبها في المجال الأمني. يجب أن تقف إلى جانب الولايات المتحدة في الصراع من دون تردد، وسيكون له بلا شك تأثير على تشكيل النظام العالمي المستقبلي ومكانة وموقع واشنطن في هذا السياق.

* * *